"أسئلة مشروعة" للفرقة الرئاسية في مسألة نقل السفارة!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن "سذاجة" التهديدات التي تطلقها فرقة الرئيس محمود عباس، وأنها لا تعدو سوى "جعجعة كلامية"، لا أكثر ولا أقل، ولن تجرؤ، بوضعها الراهن، على القيام بأي خطوة يمكنها أن تستفز نتنياهو وليس رئيس أمريكا "الغضنفر" ترامب، ولكن لنفترض "حسن نواياهم"، وأن كل ما نعتقده عنهم من "هشاشة ورخاوة سياسية ووطنية" ليس سوى خطأ وتقديرات غير صحيحة، وأنهم جادون حقا فيما يقولون..

وبعد أن بات معلوما، وهو ليس مفاجئاً ابدا، ان "الرئيس الأمريكي الغضنفر ترامب" سيؤجل نقل السفارة الأمريكية الى القدس الى حين ترتيب كل مكونات "الصفقة السياسية القادمة"، أو كما تشيع وسائل اعلام عبرية وأمريكية بناء على نصيحة أجهزة الأمن الاسرائيلي، فهل التأجيل هنا يستوجب معه تأجيل تنفيذ "التهديدات الاستراتيجية" للفرقة العباسية..

فوز ترامب، لم تقدره حق قدره تلك الفرقة، وراهنت على السيدة هيلاري، وهي الأكثر سوءا سياسيا من ترامب بالنسبة لمجمل الرؤية من قضية فلسطين، وايضا الواقع العربي، من حكم التجربة الماضية، وقد جربت جيدا جدا، ولذا قال قدامى أهلنا "اللي بيجرب المجرب عقله مخرب"، ولننسى صوابية المثل، ونسأل، ماذا هي فاعلة الآن..

الفرقة العباسية، هددت وتوعدت وحددت وقالت "كل ما يمكن للفلسطيني أن يطلبه" منها في بيانات رسمية وخطب ومقابلات، وحشدت ما تراه "حشدا حصينا"، وقد تخرج علينا هي وبعض أدواتها لترى ما حدث نصرا تاريخيا لـ"حكمة الرئيس عباس"، وانه الحائط الذي وقف سدا منيعا أمام نقل السفارة..

ومن باب النصيحة السياسية، رغم انها لا تسمع ولا تقرأ ولا ترى سوى ما يأت على هواها، نقول لها، ان لا تقع في هذه "الخطيئة الكبرى"، فلو أعلنت ان "حكمة الرئيس وقدرته من أوقف نقل السفارة"، ستفتح عليها فعلا وليس إدعاءا "باب جهنم السياسي"، فمن يستطع وقف نقل السفارة الأمريكية، يستطع غيرها، علما بأنها في نهاية الأمر ستنقل، وقبل النقل سيمارس السفير غالبية المهام من القدس، ولن تجرؤ هذه الفرقة أن تقول كلمة، وستحاول تمرير كذبتها..

الحديث عن أن الرئيس وفرقته أوقف نقل السفارة، سيطرح كل الأسئلة المشروعة وغير المشروعة، حول القدرة واستخدامها، والبداية ستكون من القدس ذاتها، حيث تتعرض المدينة المقدسة وطنيا وسياسيا ودينيا لأكبر عملية "تهويد" علنية تجري تحت سمع وبصر العامة والخاصة، فما فعلت لوقف أو تعطيل أو تأجيل لتلك العملية التي هي الأخطر بلا ما لا يقاس من نقل سفارة الى القدس الغربية..

بل لماذا صمتت فرقة الرئيس على وزارة الخارجية الأمريكية في عهد "حبيب الروح" أوباما ووزيره كيري، عندما أعلنت رسميا، لأول مرة في بيانتها عن استخدام تعبير "الحرم الشريف / جبل الهيكل"، ومررت رواية البعض اليهودي عن القدس، بل أن الرئيس عباس نفسه أخذ بالحديث عن "القدس مفتوحة للديانات الثلاث" وهو بذلك يروج لذات الرواية التهويدية..

ولنعتبر أن "تهويد القدس" وما تتعرض له من جرم شامل خارج قدرتها وطاقتها، ولا تستطيع أن تقاومه، ولكن ألم تعلم أن حركة الاستيطان بالضفة الغربية في "العهد العباسي" تسارعت بشكل لا محدود، وتحولت المستوطنات الكبيرة، الى مدن رسمية، لها جامعتها ونواديها الرياضية، وانتقلت عملية التهويد من القدس الى الضفة الغربية، وأن عملية الضم التي تبحث عنها دولة الكيان بدأت عمليا، واصبحت جزءا من "مشهد سياسي"، بل بات الحديث عنها وكأنه "حقيقة سياسية" لا يجوزالمساس بها..

التهويد في الضفة والقدس أليس اكثر خطرا على مستقبل القضية من مستقبل مكان سفارة ليس مسألة نقلها سوى وقت، وكلهم يعلمون ذلك، فلما لما تخرج "حركة التهديد اللغوي التدميرية" لردع حركة التهويد الفعلية..

وقبل هذا وذاك، ومع قرار التأجيل، هل نفهم أن الفرقة الرئاسية العباسية بناءعليه، ستؤجل استخدام كل أسلحتها اللغوية الى حين..اي لن تسحب الاعتراف بدولة الكيان، ولن تذهب الى المحكمة الجنائية الدولية لطلب المحاكم وليس لارسال رسائل عتب، وهل ستتوقف عن انهاء المرحلة الانتقالية واعلان تنفيذ قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين..

هل الأسلحة الـ"19" الاشد دمارا على الكيان باتت خبرا ماضيا أو معلقا..هل قررت الفرقة الرئاسية العباسية أن تستمر كما هو الحال، استيطان وتهويد مع بعض "نكشات سياسية مصحوبة بعواصف رعدية كلامية"، أم أنها ستفكر في البحث عن "اسلحة تتماشى والمرحلة الانتقالية الجديدة من نقل السفارة الى تأجيلها"..

ما يعلن من فرقة الرئيس عباس بربط الرد على مشروع تهويد بقايا الوطن بنقل السفارة لا غير، ليس سوى فضيحة وطنية كبرى تستحق المحاسبة والملاحقة..

الاستيطان والتهويد أشد فتكا بفلسطين من مقر سفارة، لكن الإختباء خلف "جلباب السفارة" ليس سوى تغطية لعجز الرد المطلوب يا سادة..!

كفى وكفى وكفى!

ملاحظة: نجحت حماس أوليا بتسجيل هدف التقدم على حركة فتح مؤخرا في العلاقة مع الشقيقة الكبرى مصر..لتفكر الفرقة جيدا فيما يحدث بعيدا عن تصريح صاحب الكلام الذي لم يثير احدا!

تنويه خاص: متى تدرك بعض قيادات دول الخليج ان العداء لسوريا لن يجلب لها سوى المصيبة.."أم الاستعمار" بريطانيا قلبت موقفها .. فكروا في مصالحكم قبل التفكير بالتآمر على غيركم.. فقد انتهى الدرس يا سادة!

"الإرهاب الموحد" لطرفي النكبة الانقسامية!

كتب حسن عصفور/ مظهر "وحدة فريد" بين طرفي النكبة الانقسامية في "بقايا الوطن"، تجسد في الآونة الأخيرة، في حملات مطاردة وقمع واعتقال وترهيب لكل من لا يروق "هوى" المسيطرين على الحالة السياسية في الضفة والقطاع، وبالطبع دون نسيان دور أمن الاحتلال كذلك، منفردا أو "منسقا أمنيا"..

الرئيس محمود عباس أشتق أحد أهم أدوات الارهاب لمطاردة كل من يختلف معه، سواء في فتح أوخارجها، باستخدامه سلاح الحق المالي، الراتب أو موازنة

الفصائل، في خرق فاضح للقانون والدستور، الى جانب قيام أجهزته الأمنية بشن حملة اعتقالات متواصلة ضد كل معارض له، وبالطبع مقاوم للإحتلال شعبيا أو مسلحا بسكين او برشاش ، فكلها عند الرئيس عباس "هم" وجب قطع دابره..

سجون السلطة تشهد كثيرا مما هو غير قانوني، من الاعتقال حتى وسائل التعذيب، ولم تعد حالاتها مجهولة، ولأن القمع بلا حدود، وصل الأمر الى كل من يقوم بعمل إنساني لا يكون تحت "الهيمنة العباسية"، بل وصل الأمر الى اعتقال شباب يقومون بتوزيع مساعدات قادمة من دولة الامارات العربية، حيث أمر الرئيس عباس جهازه الأمني باعتبار "حملة خير الإمارات"عملا "غير شرعي وجب مطاردته"، كما يقوم بمطاردة غيرها..

وفي قطاع غزة، أظهرت حركة حماس ابشع صور الإرهاب والمطاردة، في الآونة الأخيرة، بعد "هبة شعبية" محدودة في مناطق معينة من قطاع غزة من أجل حق الحصول على الكهرباء..

حماس كشفت عن قناعها الذي حاولت أن تخفيه سنوات، بعد أن كشفته خلال أشهر انقلابها الأسود في يونيو 2007، ما أنتج اعدامات ميدانية ضد مئات من نشطاء حركة فتح، فعادت اليوم الى ممارسة حقبة الإرهاب والملاحقة والاعتقال لكل رأي وشخص وناشط تراه خرج عن "نصها المقدس" في السيطرة والتحكم برقاب أهل القطاع..

حماس وأجهزتها الأمنية، تمارس الارهاب متعدد الأشكال، كونها أدركت أن الغضب الشعبي قد ينفجر في أي لحظة ضد تسلطها، وهو ما سيكشف "عورتها" التي تسوقها أنها "حكم مقاومة" و"حكم مسنود بدعم شعبي"، والحقيقة انها لم تعد لا حكما لمقاومة ولا حكما مسنودا من شعب، كما هو حال شقها الآخر في الضفة المتسلط باسم الشرعية ايضا، رغم انها يمارس كل شي ضد قرارات الشرعية وأول من يخترقها وأخر من يلتزم بها لو ندر الإلتزام..

الارهاب والمطاردة سلاح ليس بجديد في عالم الإنسانية، ولكن استخدامه في "بقايا الوطن" المحتل عمليا هو العار بعينه، وتصل الفضيحة عندما يقوم طرفي المطاردة والارهاب، حماس وحكم عباس، بحصار كل مخالف ويعتقل من يعتقل

لرأي أو موقف أو نشاط انساني عام، ثم يصرخ أحدهما بالآخر مما يفعل..متجاهلا أنه يفعل ذات الفعل المعيب..

حماس في غزة، لا تحتمل مخالفا سياسيا جادا، حتى لو كان فرد، وبالتأكيد لا تحتمل أي عمل عسكري مهما كان شكله ضد اسرائيل من قطاع غزة، فقط لأنها تراه ضد مصلحتها الأمنية والسلطوية وليس غير ذلك، وهي التي مارست كل ما يمكنها ممارستها ما قبل سيطرتها العسكرية على قطاع غزة..

وعباس الذي بات متحديا كل "الشرعية الفلسطينية" يعلن أن التنسيق الأمني هو "مصلحة فلسطينية"، والحقيقة هو "مصلحة عباسية" فقط، لأن كل مؤسسات الشرعية لها قرار واضح بوقف هذا الجرم الوطني..

اعتقاد طرفي النكبة أن أجهزة الارهاب هي الحل لمزيد من السيطرة والتحكم ليس سوى وهم..فالغضب المخزون لا ينفجر بقرار فقط، ولكنه قابل للإنفجار الذاتي في اي لحظة..

الارهاب الموحد" من طرفي النكبة ليس سوى تعبير عن عجز وخوف وهلع من "مطاردة شعبية ساخنة"..ويبدو أنهما يتجاهلان أن "شعب الجبارين" أعند كثيرا مما يظنون..إطمئنوا فعمر الارهاب قصير..كما عمر الطغاة ايضا!

ملاحظة: نتنياهو يحاول البحث عن "قشة" تنقذه من غرق الفساد الأهم في تاريخ الكيان فهرب ليؤيد "جدار ترامب العالي" ضد المكسيك..ترامب مش حيقدر يطلعك من فضيحتك يا بيبي.. راحت عليك!

تنويه خاص: بالكوا ممكن نرى في القريب العاجل ولادة "دولة كاليفورنيا المستقلة"..بصراحة كل شي ممكن..مش غلط دولة جديدة في الأمم المتحدة يمكن تصوت لفلسطين..قولوا آمين!

"السي آي أيه..في بيتنا الأبيض جاسوس"!

كتب حسن عصفور/ ما يحدث في الولايات المتحدة، منذ انتخاب دونالد ترامب رئيسا، يمثل حدثا فريدا في تاريخ تلك البلاد، التي ورثت الإستعمار القديم وخاصة البريطاني منه، بفضل النظام الفاشي في ألمانيا وحربها العالمية الثانية، ونجحت رغم كل "سقوطها الأخلاقي الشامل"، في أن ترفض هيمنتها على مسار الأحداث الكونية، رغم المقاومة العاتية للمنظومة الإشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي، قبل ان تبدأ حركة سوس البيروقراطية والفردية وعدم التوازن بين الحق العام والفردي في معالجة الحريات السياسية، تنهش جدران تلك المنظومة التي كانت بريقا وأملا لمواجهة قوى الإستعمار الحديث..

ما قبل فوز ترامب، بفضل نظام انتخابي خاص بأمريكا، لا يعتمد الأغلبية الشعبية، والحرب تستعر داخل كل المؤسسة الرسمية الأمريكية، من الرئيس المنتهية ولايته، بحكم انتمائه للحزب الديمقراطي الذي فشل في ايصال أول إمرأة للبيت الأبيض، كما فعلها وأوصل أول رئيس أسود، ليكسر جدار العنصرية السميك والعالي في الواقع الأمريكي..

الحرب الدائرة في الولايات الأمريكية، هي حرب من طراز نادر، بل وغير مسبوقة على الإطلاق منذ تأسيس هذه الولايات أو إكتشافها على يد المهاجر كولومبيس، حرب علنية ومستعرة بين رئيس منتخب وكل مؤسسات الحكم القائمة، والمسيطرة عليها من الحزب المنافس..

لكن الأبرز والأخطر هو ما أعلنته المخابرات المركزية الأمريكية عبر تقارير وأخبار ترسلها الى وسائل اعلام تعادي ترامب، وبالأخص شبكة سي أن أن، وصحيفتي نيويورك تاميز وواشطن بوست، حملة عمادها يتجه لاعتبار انتخاب ترامب "خطرا على الأمن القومي الأمريكي"، بحكم صلاته مع روسيا، وشبكة المصالحة بينهما..

اتهامات لم تعد في الخفاء، وخرجت عن دائرة المؤسسات الأمريكية، رغم ما يقال أن التسريبات لا تشمل سوى القليل من الحقيقة المعروفة لدى أجهزة أمن أمريكا وخاصة مخابراتها المركزية (سي آي أيه)، وصلت الى ان ترسل المخابرات تقارير تحذرية لـ"شقيقتها" الموساد الاسرائيلي تطلب منها عدم

التعاون مع مؤسسة ترامب الأمنية، لما في ذلك من خطر على مصيرها، وأنها قد تجد طريقها الى "خزائن المخابرات الروسية"..

وبالطبع لم يتوان الرئيس المنتخب في الرد على تلك التقارير، متهما السي آي أيه تحديدا، بأنها وراء التسريب عن وجود "تسجيلات جنسية له" في روسيا، واصفا ذلك بأنه مظهر من مظاهر "الفاشية النازية"..

ما يحدث، كان له أن يكون فيلما دراميا مثيرا لمؤسسة السينما الأمريكية "هوليوود"، ويمكن ان ينجذب المشاهد بكمية "الإثارة والتشويق" في فيلم "انتخاب رئيس خارج النص"، لكن الواقع فيما يكتب وينشر يفوق خيال أي كاتب أو مخرج من أفلام "الإثارة" التي سيطرت بها أمريكا على سوق الانتاج السينمائي..

أشهر وأخطر مخابرات في العالم، كما يحلو للعرب وخاصة الحكام منهم، وصفها، لأسباب معلومة، تتهم رئيس بلادها بأنه رئيس مشتبه به، وبترجمة كل ما يتم تسريبه من إشارات من تلك المؤسسة الأمنية، تقودك الى اتهام صريح أن "البيت الأبيض سيسكنه جاسوس روسي بدرجة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية"، اتهام ما كان ليمر لو أنه جاء كجزء من حملات اعلامية انتخابية، او ما بعدها في سياق حرب الحزبين، أما ان تكون السي آي أيه، هي من يقول ذلك، وتستمر بل وتحذر "أجهزة أمنية خارجية من التعاون معه"، فتلك مسألة لا معقولة ولا مسبوقة..

اتهامات المخابرات المركزية الأمريكية للرئيس المنتخب، تعني أما ان ذلك الجهاز أصيب بحالة من "الخرف الأمني"، وبدأت حالة من "الهذيان" الخاصة، أوأن المخابرات الروسية تمكنت منه أخيرا عبر "أحفاد البريطاني كيم فيلبي" اشهر جواسيس المخابرات السوفيتيه (كيه جيه بيه)، شارك في تأسيس مخابرات أمريكا عام 1948 مبعوثا من قبل المخابرات البريطانية، وهاهم الأحفاد ينتصرون وينتقمون لإعدام المعلم الأول، بالوصول الى قيادة الجهاز والبدء بتحطيم اسطورته التي عاش طويلا عليها..

دون أي استباق لما سيكون بعد تنصيب ترامب رئيسا رسميا في 20 يناير، أي بعد خمسة أيام، فما حدث لن يمر مرورا عابرا، ولن تكون السي آي ايه هي ذات

الجهاز"الإسطورة"، بل أن حركة تبادل المعلومات أو "التنسيق الأمني" لن تستمر على ما كانت عليه..

ولأن الصراع ليس بين ساسة وساسة بل بين أهم أجهزة الأمن والرئيس فإن النتيجة لن تنتهي بتراضي على الطريقة العربية، بأن "الصلح خير" بعد أن تعلن السي آي ايه، أن "بيتنا الأبيض لم يدخله جاسوس"، فالنهاية ستكون أشبه بنهاية درامية قد يكون رأس ترامب ثمنا لها..الصراع قائم ويجب أن ينتهي أحدهما..والأقرب دائما الفرد هو هنا ترامب.زولن يكون أعز على أمريكا من الرئيس الديمقراطي الشاب الذي سجل حضورا مميزا، بحيوته وأيضا كونه أول كاثوليكي يصل الى البيت الأبيض...فكانت النهاية اعدام الرئيس علانية باغتيال "مدبر" لا زال مجهولا حتى ساعته..

أمريكا اليوم ليست أمريكا الأمس، وحتما لن تكون كما كانت أيضا في قادم الأيام..

هل بدأ ضمور "العصر الأمريكي"..هي أمنية سياسية لكن ملامحها بدأت تلوح في الأفق..فشكرا ترامب !

ملاحظة: نهدي قيادة حماس تعليقات قواعدهم على مقال الأمس " انتهى الدرس يا..حماس"، كلها متوفرة لهم على صفحة "أمد للاعلام" على الفيس بوك..كمية السفالة اللغوية بلا حدود..حتما هي انعكاس لثقافة تترسخ ضد الآخر، اي آخر..هيك ثقافة لن تنتج شراكة أبدا..فكروا قبل فوات الآون..

تنويه خاص: فتح تقول أن نقل السفارة الأمريكية الى القدس سيفتح باب جهنم ..بس ما عرفنا على مين..وبعدين مين الأهم تهويد الضفة والقدس أم نقل السفارة..وليش باب جهنم مسكر لليوم..مش منيح لحركة فتح "أم الجماهير" هيك عنطزة!

السياحة السياسية ..استثمار فلسطيني فريد!

كتب حسن عصفور/ لعل الجملة الأكثر انتشار في "العهد العباسي - الحمساوي" وسط الفلسطينيين داخل الوطن وفي الشتات هي ضرورة إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية، جملة تستحق أن يصنع منها "تمثالا خاصا" يتم ضمه الى المتحف الوطني، عندما يتم إنشاؤه يوما ما..

العبارة "الأشهر" تداولا لم تكن سوى تلخيص مكثف لحالة التيه السياسي التي عاشت منذ ما يقارب العشر سنوات، ولم تجد لها "حلا"، رغم كل ما قيل ويقال وسيقال من "هؤلاء" - لاضرورة لمعرفتهم -، بأن انهاء الإنقسام هو المقدمة الأولى لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني..يا سلام شو هالإكتشاف!

ومن أجل هذا الهدف "السامي والنبيل"، بذلت القوى ذات الصلة بهذا الحدث كل ما يمكن بذله لـ"تقصير أمده"، وعلى طريق تحقيق ذلك "الهدف الأسمى"، تم اكتشاف أهم "الإختراعات الفلسطينية" وهي "السياحة السياسية"، والتي يمكن لها تسجل كـ"براءة اختراع وطني"، خاصة وأنها بدأت منذ ما يزيد على العشر سنوات، ولا تزال مستمرة حتى يأذن القدر..

"السياحة السياسية"، منتج وطني فلسطيني يحمل سمات قطبي الحالة الانقسامية، ويبدو أنها تحولت لحركة استثمار واسع المنافع ومتعدد المظاهر، بل وبدأت في التوسع والانتشار وامتدت الى عواصم عربية ودولية عدا الأماكن المحلية..

وإن كانت العاصمة المصرية نقطة الانطلاق، فإن العاصمة القطرية هي التي كانت تحظى بشهوة أصحاب "شركة السياحة السياسية"، ومع تعدد اللقاءات بين "أصحاب رأس مال الشركة"، بدأ التفكير في كسر "ثنائية القاهرة الدوحة"، فكان لا بد من ايجاد ما هو "جديد ومعاصر"، فكانت سويسرا بلدا مضيافا لإحتضان لقاء، لم يكشف عن أطرافه ولا عن نتائجه، ولا عن اسباب المكان، لكنها رحلة سياحية والسلام..

ويبدو أن الحضور الروسي المتنامي لفت انتباه أصحاب "شركة السياحة السياسية" الى أهمية السوق الروسي وبضرورة عدم اغفاله خاصة مع التطورات الاقليمية المتسارعة بسرعة تفوق قدرة الاستيعاب البشري، وبعد عقد

لقاء موسع لأعضاء الشركة في بلد غربي، بات من الواجب عقد لقاء آخر للمساهمين بتوسع في العاصمة الروسية موسكو، من باب "الحياد الايجابي" أيضا..

"السياحة السياسية" هي الوجه الأنشط للحالة الرسمية الفلسطينية، وخاصة منها الشركاء الأساسين فيها حركتي فتح وحماس..

المراقب لتصريحات السادة المساهمين، بعد كل جولة سياحية يجدها وكأنها جاءت من عالم آخر وتخاطب شعبا آخر، تبدأ بأنه لا مناص من العمل على تحقيق المصالحة ووضع نهاية لهذا "الانقسام البغيض"، بل ولا يمكن للشعب أن يتقدم نحو تحقيق أهدافه الا بعد قبر الانقسام..

تصريحات تشعرك أن السبب والمسبب في بلاد غير البلاد التي هي غير "مربض الفرس"، والأهم عندما تقرأ أو تسمع أن المسبب هو ذاك الطرف الآخر من الشركة السياحية..

ولأن السياحة السياسية باتت هدفا، يبدو أن أطرافها لن يفكروا حقا في كشف مسببات الانقسام، وكيف له أن ينتهي بعد كل هذه السنوات لو أريد له أن ينتهي حقا، وليس غير ذلك..

الانقسام لن ينتهي ما دام كل من طرفيه لا يبحث سوى الحفاظ على ما له من "حصة سياسية" و"حصة أمنية"، فحماس ترى في قطاع غزة "البيضة التي تدر ذهبا سياسيا لمشروعها المجهول" بعيدا عن كل الخطابات اللغوية، وليت أحدهم يخرج الى الشعب الفلسطيني ويتقدم ببنود ذلك البرنامج بلغة محددة..

أما حركة فتح فهي رهينة لسياسة الرئيس محمود عباس، والذي يعلم يقينا أن إنهاء الانقسام يعني انهاء التفرد المطلق والهيمنة على مقدرات المال والأمن والسياسة، ضمن "المسموح به"، وفي غياب أي هيئة رقابية - تشريعية وانتاءه عصر "الشراكة الوطنية"، يتصرف كما يريد وكيفما يريد ومن أجل من يريد!

كلا الطرفين لا يعمل لانهاء الانقسام، بل ربما يعملان بكل السبل من أجل إطالة أمده، وليبقى الحديث عنه حاضرا بقوة وعليه لا بد من "ديمومة السياحة السياسية"..

لا نهاية للانقسام دون نهاية "الفردية السياسية" لكل من طرفيه، مشروعا ونهجا، وفي غياب قوى مؤثرة أو ما يمكن تسميته بخلق "مركز ثقل سياسي حقيقي" خارج حركة الجاذبية القطبية الانقسامية، يصبح الكلام مجرد كلام..

الطريق لوضع نهاية للكارثة اسهل كثيرا مما يقولون، لكن الإرادة لها لا تزال خارج القرار لأنه ليس "قرارا وطنيا مستقلا"!

ملاحظة: سؤال متعب، اللجنة التحضيرية اللي بيحكوا عنها ممكن واحد يتبرع ويخبر الناس من هي وشو جدول أعمالها..وكيف بدها تشتغل..ام هي هيك والي بيجي من الأجاويد منيح..كمان بيصير ليش لأ!

تنويه خاص: بعد حركة النعي الوطنية العامة لرحيل المطران كبوتشي..هل من شي محدد لتكريمه في الأرض التي ناضل لها ومن أجلها..بيانات النعي تنتهي في اليوم التالي..تكريمه واجب مش منحة من حدا فاهمين!

القادم السياسي ما بعد نتنياهو..!

كتب حسن عصفور/ عمليا لم يعد سوى وقت محدود لتكتب نهاية "رجل فاسد جديد" في مسلسل سقوط قادة من دولة الكيان في ذاك المسلسل، أيام ، أسابيع وتنتهي الحياة السياسية لأكثر الشخصيات "خداعا سياسيا"، ومع رحيله الى ظلام السجن قريبا لن تنتهي حركة الحقد والكراهية السياسية التي زرعتها قوى اليمين التوراتي الحل السياسي، وخاصة اتفاقات أوسلو..

نهاية نتنياهو كرجل فاسد هي النهاية الملائمة له، ليس على صعيد السلوك السياسي المناهض لكل ما يمكن وصفه بتسوية سياسية مقبولة لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي (عدم وضع العرب ليس سهوا)، ولكنها نهاية تليق بفساد شامل مع مدع كاذب..

بالتأكيد، لم يصدر الحكم بعد على بيبي واسرته، الغارقة هي أيضا معه فسادا، حاكم وعائلته قريبا في أحد الزنازين، لكن المؤشرات كلها بدأت تلوح في الأفق

عن تلك النتيجة التي يمكن اعتبارها باتت قطعية، خاصة وأن الأدلة التي كانت "مخزونة لدى الشرطة منذ زمن"، خرجت فجأة لتظهر الى النور تدين من كان يجب إدانته قبل زمن!

سقوط نتنياهو، ليس بالضرورة سقوط نهج وسلوك سياسي، لكنه سقوط هام يكشف أن "القانون" في دولة الكيان، ليس كما يعتقد البعض أنه "قانون" يمكن التباهي به، وأن دولة الكيان "بلد القانون"، الذي يسري على كل من يخالفه، كما يظن البعض أحيانا، مقارنة بما يدور حولها من أنظمة حكم فسادها العلني بات صارخا يستجوب إعداما وليس سجنا، لكن الأهم هو أن "قانون دولة الكيان"، يمكن اعتباره "انتقائيا واستخداميا" في حالات محددة..

بداية لا يمكن أن يكون هناك "قانون" في دولة عنصرية تتسم بتمييز رسمي ضد ما يقارب ربع سكانها من الفلسطينيين اضافة الى من هم من أصول أفريقية، وخاصة ما يعرف بـ"يهود الفلاشا"، وقبل ذلك التمييز العنصري في داخل الكيان هناك ما هو أكثر عنصرية وفاشية عبر احتلال أرض فلسطين وشعبها، ولذا وجب دوما أن تأخذ اليقظة من يتحدث عن "القانون" في الكيان..

ولكن، ما يجب الانتباه له، أن واقعة فساد نتنياهو تكشف أن "الاستخدام السياسي" للقانون حقيقة واقعة، وتكشف عمق الفساد القانوني ذاته، وأن "المظهر الخارجي" المغلف لا يغطي الحقيقة تلك..

فساد نتنياهو، ووفقا لما نشرته وسائل الاعلام العبرية معلومة منذ زمن بعيد للمستشار القضائي للحكومة، لكنه كان يصر أنها لا تستحق التحقيق الجنائي، والشرطة الاسرائيلية تلها من الأدلة والتسجيلات الكثيرة، لكنها تباطأت في التعامل الجاد بها، وفجأة تم كشف كل ما كان "مستورا" وكلها تدين نتنياهو ولن يفلت من الادانة التي سترسله قريبا الى المكان الذي يستحق..

من باب المفارقة أن أشهر قضايا الفساد الأخيرة في الكيان كانت لأقطاب من التحالف اليمين وحزبه الرئيسي الليكود، أولمرت، كساب والآن نتنياهو، وإن كان قضية أولمرت لها أبعاد تتجاوز حدود "الفساد الجنائي" حيث ارتبطت قضية سجنه عندما "كسر التابو التوراتي والأمريكي" لحل سياسي مقبول نسبيا..تحدث عن الانسحاب من غالبية القدس الشرقية والضفة ونسبة تبادل بحدود 5 %..

نتنياهو بات منتهيا سياسيا، وبدأت مرحلة اليوم التالي لما بعده، من تشكيلات تحالفية تكون "البديل السياسي الممكن" للمرحلة المقبلة..

من باب استطلاعي يمكن القول أن القادم، لن يقتصر على الاطاحة بنتنياهو فحسب، بل قد تطيح ايضا بأهم حليف له حزب اليمين المتطرف التوراتي "البيت اليهودي"، وتشكيل "بديل سياسي من يمين الوسط والمعسكر الصهيوني وحزب ليبرمان"..

تشكيلة تستعد للمستقبل السياسي في عالم يتحرك بأسرع من تفكير البعض البليد، خاصة وأن الحراك السياسي الدولي سيبدأ ما بعد دخول الرئيس الأمريكي المنتخب البيت الأبيض..فما قبل ترامب شيء وما بعد شيء..

"إسقاط نتنياهو وبينت" ضرورة لما سيأتي سياسيا ما بعد ترامب، ومن هنا وجب التفكير للإستعداد بعيدا عن "غوغاء الكلام"!

ملاحظة: ما تقوم به أجهزة حماس الأمنية ضد أهل قطاع غزة الرافضية للظلامية الانسانية وصمة عار وجب أن تنتهي وفورا..الارهاب ليس حلا يا حماس..افهموها لو كان هناك قدرة لكم على ذلك!

تنويه خاص: حسنا ما فعل د.رامي الحمدالله بالقاء الضوء على بلدة سبسطية الأثرية في فلسطين، والتي لا تجد ما تستحق اهتماما..نأمل ان تكون زيارته للبلدة التاريخية بداية لمسلك جديد!

"الكلمنجية" فتحوا باب جهنم "التفاوضي"!

كتب حسن عصفور/ لا يحتاج الفلسطيني، البعيد عن دائرة "السرحان الفئوية"، جهدا كبيرا ليدرك أن كل ما تهدد به الرئاسة الفلسطينية وفرقتها الخاصة، حول نقل السفارة الأمريكية الى القدس، ليس سوى كلام في كلام، ولا يمثل أي "تهديد جاد"، بل أن الأمريكان قبل حكومة نتنياهو يعلمون الحقيقة المرة، لذا لا يأبهون

مطلقا لكل تلك "الحملة اللغوية التي باتت مثيرة للغثيان من حجم الادعاءات الفارغة بها..

الموقف من نقل السفارة لا يحتاج "ضجيجا" دائرا منذ ايام، بدأت بالتصريح "الصاروخي القاذف" لكبير كلمنجية المرحلة حول تقديم استقالته من منصبه التفاوضي، الى فتح باب جنهم على أمريكا مرورا بهزة أرضية ستشهدها المنطقة، وفعلا صدق المثل "نسمع ضجيجا ولا نرى قمحا"..وقطعا لن نرى لا قمحا ولا زيوانا، وسيبقى الضجيج قائما الى حين أول إشارة أو مكاملة من اي مسؤول من الادارة الأمريكية، لا يشترط به أن يكون من البيت الأبيض، المهم هاتف أو رسالة من اي أمريكي، ليخرج المهددين بالقول ها أن ترامب وادارته أجروا اتصالا ووعدوا "وعدا مبينا.."

الى "جماعة ضجيج الكلام"، أليس سكن السفير الأمريكي في القدس الغربية، بعد أن كان في تل أبيب خطوة عملية تكرس واقع الموقف الأمريكي لنقل السفارة، وتمثل هذه الخطوة مساسا بالموقف الأمريكي المعلوم، فلما إنخرست الألسن عن الإشارة اليها باعتبارها مساسا بالواقع السياسي، وتغيير يتجاوز قرارات الشرعية الدولية، أم ان منزل السفير يعتبر مسألة شخصية، لا يحتاج الى ترتيبات أمنية خاصة، ورسالة سياسية صريحة لتنفيذ "الوعد المأمول"..

ولأن الأسرار معدومة في المشهد الفلسطيني، فسلفا نؤكد الى درجة الجزم، ان فرقة الرئيس عباس بتركيبتها لن تقدم على إتخاذ اي إجراء سياسي مما أعلنته، حتى "مظاهرات الكشافة وطلبة المدارس" ستتوقف كليا، ومن يظن أن هذه الفرقة التي تدير ظهرها لكل المؤسسات الشرعية، ولا تحترم قرارا واحدا لها، وتخطف "الشرعية" دون أن ترى فعلتها..يمكنه حقا أن تتجه لـ"فتح باب جهنم سياسي"، واللي بدري بيدري!

الأيام القادمة، لن ترى شيئا مما تحدثوا عنه، حتى حركة فتح ذاتها ستجبر على "الهدوء العملي، مع صلاحيات الكلام المحسوب" بعد يوم الثلاثاء، ستختفي كلمات "باب جهنم" والزلزال" و"المدمر"، وستبدأ العودة الى استخدام اللغة الأكثر تحببا للرئيس عباس المستنبطة من "التفاوض"..

وعمليا بدأ الرئيس عباس العودة من حركة التهديد الى حركة التوسل السياسي، ومن يعود الى تصريحه على باب قصر الحسينية في عمان، بعد لقاء غير مرتب وسريع مع الملك الأردني عبد الله، حول أنه "يتمنى على الرئيس الأمريكي ترامب ان يشتبك تفاوضيا بيينا وبين الاسرائيليين"..

هذه اللغة التي لا لغة غيرها في قادم الأيام، بل أنها ستجد طريقها بأشكال مختلفة، خاصة بعد الكشف عن ما قاله ترامب الى رئيس الحكومة الاسرائيلية نتنياهو، أن "التفاوض المباشر بين الاسرائيليين والفلسطينيين هو الحل"..رسالة لن تتركها الرئاسة الفلسطينية "عاشقة المفاوضات" تمر مرورا عابرا، ولولا أن تسريبها جاء متأخرا ليلا- لوجدنا "كبير المهددين" مرحبا بتلك الرسالة، معلنا أن "الرئيس عباس جاهز فورا لبدء المفاوضات بلا شروط وفي أي مكان وزمان"..

وحتما هناك من أخبر عباس وفرقته، أن إهدأوا فالرئيس ترامب يغضب سريعا وغضبه "صعب"، فلا تغضبوه مبكرا، وإنتظروا بعد أن يستقر "صهره كوشنر" على تريب أوراقه كمبعوث للسلام، سيأتي ويتحدث وتبدا رحلة "كلام جديد"..

كي لا يصاب الشعب الفلسطيني بالاحباط، فالأفضل أن يعلن الرئيس عباس اليوم قبل الغد، انه ينتظر مبعوث ترامب من أجل "الاشتباك التفاوضي"، وكل ما قيل من "تهديدات سابقة" ليس سوى رسالة كلامية لا أكثر - فشة خلق -، ولن يحدث ما يعكر "صفو ايام الرئيس الأمريكي"..

ألم يقل الرئيس أن التنسيق الأمني مع أمن الاحتلال هو "مصلحة فلسطينية"، فكيف يتم التخلي عنه..واعلان دولة فلسطين لن يتم الا من خلال التفاوض، كما قرر مجلس الأمن في قراره "التاريخي جدا" 2334، وألحديث عن محكمة الجنائيات الدولية سيبقى تحت يافطة ندرس وسنرى وسنبحث وسنرسل..

الأهم هو "الاشتباك التفاوضي" أن يبدأ حتى لو بالكلام..تلك هي "جهنم التي سيفتح بابها من فرقة الرئيس عباس"..

هل تدرك القوى السياسية تلك الحقيقة، أم تصر أن لا تراها لتخفي عار عجزها..وبالمناسبة حركة حماس لن تجرؤ على القيام بأي خطوة جدية تحرج

أمريكا واسرائيل والأيام قادمة، فمن يستقر بقطر وترعاه ماليا لن يخرج عن "الطوع السياسي"، للإمارة الخليجية..

ملاحظة: والد حماس الإخواني الأردني قرر أن يعيد فتح قنوات الاتصال مع السفارة الأمريكية بعد فوز ترامب وتهديده بنقل السفارة الى القدس..طيب هاي رسالة شو بتقول يا جماعة..معقول حماس تشق عصا الطاعة عن والدها..يوك ومليار يوك!

تنويه خاص: فزعت قناة "الجزيرة" القطرية لنصرة حماس في ملف الكهرباء..طبعا القناة الصفراء عارفه أن الرئيس عباس وطبيلته لن يجرؤا على توجيه كلمة نقد واحدة لتقريرها الأصفر..فقطر باتت "أم الدنيا" للفرقة اياها..!

انتهت "زفة باريس"..بتقييد يد الفلسطيني!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا انتهت "زفة المؤتمر الباريسي" التي لم يطل أجلها سوى ساعات محدودة، تخللها التقاط صور وداعية للرئيس الفرنسي ووزير خارجيته المنتهيين الصلاحية السياسية قريبا جدا، وكذلك وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، الذي لم يبق له في الحياة السياسية سوى 96 ساعة وبعدها يذهب الى حال سبيله، دون أن ينسى أن يكون المشهد الختامي له الاتصال برئيس وزراء دولة الكيان، الذي هو ايضا يعيش احلك ايامه سوادا، ليطمأنه ان لا شي سيكون من "باريس" يعكر صفو اسرائيل..وقد كان..

"زفة المؤتمر الباريسي"، كشفت ملامح الهزل السياسي الفلسطيني قبل الدولي، فكل من يدقق في أحداث تلك الزفة التي غاب عنها من التقا نظريا من أجلهم، يرى كيف حاولت دول كبرى أن تختار كلماتها بعناية فائقة كي لا تغضب دولة الكيان، حتى أن الرئيس الفرنسي والذي تتغنى به "الفرقة العباسية"، جاهد كل الجهد في تطويع اللغة الفرنسية الجميلة كي لا تخونه وتخرج كلمة عن الطريق فتثير حنق حكومة الكيان، كلماته كانت بميزان من "ذهب سياسي"..ختمها بأنه يقول ولا يفرض، ويؤكد أن لا خيار سوى المفاوضات المباشرة بين الطرفين..

أي اكتشاف هذا للرئيس الفرنسي المحبوب جدا من "فرقة المقاطعة"، وكأن كل ما كان من زمن تفاوضي فاق مفاوضات الكون لم تكن مباشرة ولم توقع اتفاقات ولم تلتزم بها دولة الكيان، بل وكأنها لم تغتال موقعي تلك الاتفاقية ابو عمار ورابين، قبل أن تغتالها أيضا..سذاجة سياسية يراها البعض في بقايا الوطن مكسب سياسي..

ولأن الدجل السياسي بات سمة في الآونة الأخيرة، سارعت فرقة الرئيس عباس بالترحيب بما صدر عن "مؤتمر الزفة الباريسي"، الرئيس فورا اصدرا بيانا كلماته أضعاف البيان الباريسي، وقال عنه ما ليس به بتاتا، حيث لا متابعة لاحقة، وما كان ليس سوى لقاءا وبيانا والسلام عليكم، فيما أمين سره أصدر وقبل الرئيس بيانا خاصا كأنه يسابق طرفا آخر يرحب ويشكر ويمدح ويصيغ ما يلحو له، ولاحقا كان لا بد لوزير الخارجية المالكي ان يعلن أنه هنا ايضا، فرحب وشدد..

المرحبون الثلاثة في بياناتهم المعدة سلفا، كما هي عادتهم وكما فعلوا مع خطاب كيري الأخير، الذي وضع أسسا هي الأخطر لأي صفقة حل سياسي، فسارعوا بالترحيب بها.. تجاهلوا الحقائق في بيان باريس، حيث لغته قاطعة، أن المشاركين "يدعون كل الأطراف..إلى الامتناع عن اتخاذ خطوات منفردة تصدر حكما مسبقا على نتيجة مفاوضات قضايا الوضع النهائي ومن بينها ضمن أشياء أخرى القدس والحدود والأمن واللاجئون، والتي (الخطوات)لن تعترف بها" هذه الدول.

بالتأكيد، سيخرج منهم من يراها نصرا مبينا لجهة مسألة السفارة والاستيطان، لكنه يتجاهل كليا بقصد معلوم، انها ايضا تحرم اعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة ما لم توافق دولة الكيان..هل يدرك هؤلاء اي كارثة سياسية يرحبون بها..هل حقا فقرة وردت نصا في اتفاق اعلان المبادئ (أوسلو) عام 1993 بل وبلغة أقوى، يمكن أن يفرح بها هؤلاء، وهم على ثقة أنها لن تجد لها سماعا في حكومة الكيان، ولكنها قبلت بقيد يمنعها من الخلاص من تلك الاتفاقات..

ما حدث من فرقة الرئيس عباس هو هروب للترحيب بما هو خداع ووهم سياسي مقابل التنازل عن ما هو حق وممكن سياسي..

متى يتم إدراك قيمة المثل الشعبي "ما حك جلدك غير ظفرك.."!..الاهتمام بالداخل الوطني بكل جدية والذهاب لورشة عمل لا منقطعة لترتيب ما يمكن ترتيبه كي لا يذهب ما كان لنا هراء!

ملاحظة: نصيحة مجانية للرئيس محمود عباس لو أحب السماع لها..اجري تعديلا في مؤسسة الارتباط الفلسطينية مع دولة الكيان..بقاء ذات الأشخاص سنوات طويلة مصائبه بلا حدود..فكر وفكر وفكر علك تعرف لما بات التعديل ضرورة!

تنويه خاص: عضو قيادة فتح الأحمد يقول أن تقرير الرباعية الدولية لم يتم قبوله في مجلس الأمن بعد رفض قيادة الرئيس عباس له..طيب شو تحكي مع واحد قال عن قرار مجلس الأمن 2334 انتصار تاريخي..مش يقرأه بالأول ويشوف كيف هناك فقرة تتبنى التقرير اياه..الذكاء نعمة!

إنتهى الدرس يا..حماس!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن من يتحمل مسؤولة "ازمة كهرباء قطاع غزة"، والتي للمرة الأولى تخلي كل أطرافها تقريبا مسؤولية دولة الكيان الاحتلالي عنها، بل ان الجنرال الاسرائيلي المسؤول عن التنسيق مع السلطة الفلسطينية دخل "شريكا" ليحمل حماس المسؤولية، وتلك ليست جوهر القضية راهنا..

أزمة الكهرباء، تتحملها أولا وعاشرا حركة حماس، رغم كل ما يمكنها من "جلب اتهامات لحكومة الرئيس عباس"، وانها تديرها بشكل "تآمري" لاضعاف "قوة حماس"، كونها تتحكم برقبة القطاع وجسده بقوة البوليس والأمن، أي بالحديد والنار، حماس تريد شهوة السلطة ولكنها لا تريد أن تدفع ثمنها..

حركة حماس أكدت خلال الأيام الماضية أنها حركة أمنية بامتياز كبير، وان كل الادعاءات السابقة لتمرير أنها قادرة على الحكم وإدارة نظام دولة أو كيان باتت "إكذوبة مكشوفة"، ولا تحتاج لبرهنة عميقة لإثبات ما بات مثبت..

ودون تفاصيل كثيرة، ومرورا على محطات قد تكون دروسا تستفيد منها الحركة، التي لا تزال تفتخر بانتمائها للجماعة الإخوانية، وهي بالأساس لم تنجح يوما في إدارة بلد أو حكومة، حتى عندما حاولت خطف الحكم السوداني بالعسكر، واعتقدت أن السودان دانت لها ولمراقبها العام حسن الترابي ما لبث "جنرال الإخوان" البشير أن لفظهم بسرعة برقية مرسلا مراقبهم الترابي الى أقرب زنزانة في الخرطوم..

منذ أن فرضت أمريكا مع تحالف قطر واسرائيل على الرئيس عباس الانتخابات التشريعية، في ظرف لم يكن مناسبا مطلقا للشرعية الوطنية بكل مكوناتها، عام 2006، لجلب حماس الإخوانية الى السلطة تماشيا مع المخطط الأمريكي لفرض نظام اقليمي جديد يكون عماده الجماعة الإخوانية، أكدت حماس أنها لا تستطيع أن تحكم بلدا أو قطاعا وفقا لما تعتقده من "رؤية خاصة مغلقة"، جوهرها "كراهية الآخر وتخوينه"..

حماس فشلت في تكوين حكومة تنال "توافقا وطنيا"، فكانت حكومة "دروشة سياسية" بقيادة اسماعيل هنية، ودون اي مساس بالأشخاص لم يتمكن وزراء حكومة حماس الأولى، وأعتقد أنها الأخيرة لها في "بقايا الوطن"، لم تستطع أن تفصل بين دورها السياسي وطريقة عملها الإخوانية، وخلطت عن جهل مسبق في فن إدارة الحكم، بين المؤسسة الوطنية والمؤسسة الفئوية، بين السياسي والدعوي، بين مهمة عمل وخطبة جمعة..

ليس عيبا ولا عارا، ان لا تجيد حماس إدارة حكم بسبب "التكوين الفكري المغلق"، وعدم قبول الآخر بحكم أنها من ثوب الجماعة صاحبة الشعار المخترع عام 1928 في مصر "الإسلام هو الحل"، لضرب نسيج الحركة الوطنية المصرية التي جسدها الشعار الأهم في حينه "عاشت وحدة الهلال مع الصليب"، فجاء الشعار الفئوي اختراعا بريطانييا لنثر بذور الفتنة الطائفية عبر ذاك الشعار الخبيث..

حماس، مع اي تجربة صدامية مع رافضي سلوكها لا تجد لها سبيلا سوى البندقية حلا، ليست تجربة الإنقلاب في 14 يونيو (حزيران) الأسود عام 2007 سوى بداية طريق حماس في الحكم "عبر فوهة البندقية"، وبعد ما ارتكبت من "مجازر" ضد ابناء فتح ومعارضيها، لا تزال صورها حية في الذهن، اقدمت مع أول هبة شعبية لإحياء ذكرى إغتيال الخالد ياسر عرفات من قبل ثالوث اسود، لا زال بلا حساب، وإن كان سيأتي وقريبا جدا، أقدمت على مواجهة الحشد الجماهيري الذي سجل حضورا تجاوز المليون وفقا لكل وسيلة اعلام عدا الاعلام القطري والاخواني، مواجهة "عبر فوهة البندقية"، فقتلت من قتلت وجرحت من جرحت قواتها في يوم أسود ثان مضاف لها.

حماس سجلت إنجازات في القوة العسكرية، نتيجة أسباب عدة ومختلفة الأسباب ليس وقت نقاشها الأن، كونها تتصرف في هذا المجال لها ولذاتها، لا معارضة ولا مناكفة ولا مطالبات وأي مناكف أو متذمر مما تفعله في مؤسستها الأمنية - العسكرية يصبح طريقه سالك الى عالم آخر، إما في حادث عرضي، او مهمة جهادية، أو عميل حسب ما ارتكب من معصية تنظيمية..

حماس، اليوم وبعد هبة جباليا تؤكد أنها لن تستطيع أن تحكم ولا تقود حكما، بل حتى أن تكون شريكا فهي تحتاج لإعادة بناء ذاتها كفصيل سياسي، وأن تطلق الى غير رجعة "زواجها الدعوي بالسياسي" "الإخواني بالوطني"، فهما خطان متوازيان لا يلتقيان أبدا..وكل شواهد التاريخ المعاصر حاضرة..من المغرب الى قطر..مرورا بالسودان ومصر وتركيا، وبالطبع "بقايا الوطن" في فلسطين..

حماس، هي وليس غيرها من أعلن فشلها في إدارة الحكم وعالم السياسية، عبر أزمة هي أسهل كثيرا من ادارة واقع سلطة مركب ومعقد وشائك..وهذه ليست نقيصة أن لا تستطيع الحكم، لكن العار والكارثة أن لا تكتشف ذلك بعد كل سنوات السيطرة وتدعي أنك لست حاكما..

حماس سقطت في جباليا، ليس لأنها لجأت الى شعارها المحبوب بأن الحل "عبر فوهة البندقية"، بل بأنها اقرت أن حكومة الرئيس عباس هي المسؤولة عن حياة قطاع غزة، وهذا وحده كفيل بأن تكمل الجملة، بأنها تخلي مسؤوليتها عن كل ما في القطاع، وأن تعيد "الأمانة المخطوفة الى أهلها"..وتعلن أنها حركة مقاومة لا

تصلح راهنا للحكم..ولكنها على استعداد البحث في سبل مشاركتها..وهنا تسليم الأمن قبل كل شيء..

حماس بعد درس جباليا لن تكون كما قبله، ولن تستطيع تمرير أنها حركة تقبل الآخر، فهي أكدت أنها حتى ساعته لا تقبل سوى من يطأطأ لها راكعا خانعا، دونه فالرصاص ولا غيره سلاحها..

حماس بعد جباليا، وقبل انتخاب قيادتها الجديدة لتسارع وفورا بتسليم "العهدة المخطوفة" الى لجنة وطنية متفق عليها، تدير شؤون القطاع الى حين تشكيل حكومة جديدة خلال شهر من تاريخه، ولو رفض الرئيس عباس وتنظيمه ذلك، يمكن أن يتم ذلك بقوة القانون عبر المجلس التشريعي بتوافق كتل وأعضاء غير كتلة الرئيس عباس..

حماس، انتهى الدرس وكفى..حماية لما لكم "اعيدوا المخطوف لأهله"، وستربحون اضاعفا مضاعفة من سلوك إجرامي سينهي ما لكم من رصيد مهما حاولتم تغليفه، كما قالها ساذج بأن الغضب الشعبي هو "تآمر على المقاومة"..ربما كان ما قلت لكنه غضب على "المقاومة الغبية" يا ..!

ملاحظة: فرقة "ماما أمريكا" أدركت أن ما هو قادم من "ماما الترامبية" عصا غليظة وقد يصاحبها ما ليس بالحسبان، فسارعت الى "دفاتر روسيا القديمة"..روسيا اليوم مش روسيا زمان..يعني مش حتنخدع بكلمة "تافريش - رفيق" هاي مرحلة بح..فكروا منيح اذا لساتكوا بتقدروا !

تنويه خاص: "أبو حسين أوباما" مش ملحق يوزع "حسناته" قبل الإنزواء، تذكر كل شي قبل الرحيل بأيام ..وآخر "حسناته" رفع جزئي للعقوبات على السودان..سلوك بيكشف أن امريكا اليوم مش هديك أمريكا..وهاي بشرة خير!

"انقلاب حماس الشاباكي" في الضفة وصمت السلطة!

كتب حسن عصفور/ بعد أيام من احتفال حركة حماس "العلني" والرسمي، بذكرى انطلاقتها في مهرجان بمدينة رام الله، ومشاركة من قيادة فتح وفصائل غيرها، خرجت علينا قوات الأمن الاسرائيلي "الشاباك"، بآخر طبعاتها تمهيدا لما هو قادم من نشر "الفوضى الأمنية"، وبسط السيطرة الاحتلالية كاملة في الضفة، باعلانها عن "اكتشاف محاولة انقلاب كان تستعد لها حماس ضد السلطة الوطنية"..

الأمن الاسرائيلي، وبعد حملة اعتقالات واسعة فجر الاثنين 16 يناير (كانون ثاني) 2017 طالت قيادات في حماس بينهم عضو مجلس تشريعي وكاتب، فجر لنا "القنبلة الخاصة" أنه، احبط محاولة لحركة حماس لزعزعة السلطة الفلسطينية..

واضاف ان "الشاباك كشف خلال الأسابيع الأخيرة النقاب عن بنية تحتية واسعة النطاق تابعة لحماس عملت في منطقة رام الله، وشكّلت فعلا مقر قيادة لحماس في تلك المنطقة، وضمت تلك القيادة العشرات من العناصر وعملت على تعزيز تواجدها في (الضفة الغربية)"، ويكمل: "أن كشف النقاب عن هذه البنية التحتية لحماس يدل على النوايا الاستراتيجية للحركة تنطوي على تعزيز تواجدها الميداني، بهدف القيام بمحاولة للانقلاب على السلطة الفلسطينية وتنفيذ عمليات إرهابية خطيرة".

هذا بعضا مما جاء في بيان أمن جيش الاحتلال، مدعيا "بطولة زائفة"، ليس فيما يتعلق بعمل حماس نحو بناء خلايا وأشكال عمل لها، كثيرها ليس سريا خاصة منه النشاط "الدعوي والاعلامي والبرلماني والخدماتي"، لكن المهزلة أن يربط ذلك بكشفه "نوايا انقلاب تستعد له حماس على السلطة الفلسطينية"..

دولة الكيان، وأمنها بكل مسمياته جيشا وأجهزة، يعلمون يقينا أن ذلك ليس سوى محض كذب كامل، وأن حماس وغيرها لا يملكون قوة الفعل لإحداث "إنقلاب على السلطة"، ليس لكون قوتها الشعبية أو الأمنية يمكن أن تكون "جدارا واقيا لها"، بل لو كانت الظروف غيرها لكانت قيادة السلطة الراهنة غادرتها دون أي فعل انقلابي، بل عبر عمل ديمقراطي..

خروج أجهزة أمن الاحتلال بنظرية "كشف انقلاب حماس" في الضفة الغربية، هي رسالة اعلان بأن دولة الكيان بدأت عمليا ترتيب أوراقها الأمنية - السياسية للمرحلة القادمة، والتي يبدو أنها تقترب كثيرا لما بعد رحيل الرئيس محمود عباس، وما تقوم به هو تحريض حركة فتح على حماس، ليس تحريضا سياسيا فحسب، بل وتحريضا أمنيا وهو الذي تسعى لأن يصبح قائما، بما سينتجه من "فوضى داخلية مسلحة".

دولة الكيان ترمي فيما ترمي من وراء لعبتها الى جر "أجهزة فتح الأمنية"، وهي عمليا أجهزة السلطة الأمنية، الى القيام بأعمال مطاردة سياسية تنظيمية لأنصار حماس تحت بند "التصدي لخطر انقلاب حماس" لفتح باب من "الصراع الجديد"، رغم انهم يدركون تماما لا حماس ولا فتح ولا كلاهما قادرين على القيام بذلك لاسباب يعلمها الطفل الفلسطيني..

دولة الاحتلال ترمي فيما ترمي، وخلال المرحلة المقبلة، وبعد وصول ترامب الى مقره في البيت الأبيض على خلق حركة "تأزيم أمني داخلي فلسطيني"، وان تضع التوتر الداخلي سمة تطفو على المشهد العام، ما قد يكون عاملا مساعدا لتمرير ما بدأ الاعداد له سياسيا..لفرض أي صفقة يراد تمريرها يراها أهل فلسطين أنسب وافضل مما هو قائم..

لعبة الأمن الإسرائيلي، لم تعد غامضة لو أريد حقا قطع الطريق عليها، لكن ما حدث هوأن قيادة السلطة وحكومتها، بل وأجهزتها الأمنية صمتت كليا على بيان الأمن الاسرائيلي، رغم ما يحمله من مخاطر سياسية كبيرة..وهذه مسألة لا تبشر بخير!

ليس جزافا القول أن مؤسسة الاحتلال الأمنية تتابع تفاصيل الحياة السياسية الفلسطينية، وحتما لن تمر مرورا عابرا على مظاهرة ملثمين مسلحين في رام الله خرجوا مساء الأحد، وقبل ساعات من "كشف الشاباك لأنقلاب حماس"، وهم يهتفون هتافات مسيئة جدا لقيادات حمساوية، ردا على ما قامت به مظاهرات حمساوية ضد الرئيس عباس وفتح..

بيان الشاباك الاسرائيلي عن كشف "انقلاب لحماس"، ما يجب ان يتم الصمت عليه، وننتظر من المؤسسة الرسمية الرد عليه كي لا تمنح لمخطط المحتل "شرعية" ولو بالصمت..

اختلفوا كما شئتم وتشاتموا كما أحببتم، لكن حذار أن تمنحوا دولة الاحتلال فرصة لتمرير مخططها من خلالكم..فالنوايا الطيبة لا مكان لها سوى جهنم..!

ملاحظة: شاهدنا يوم أمس الاثنين مباراة "تصريحات تسلم وتسليم" بين رامي الحمدالله وحماس..والصحيح الاثنين ما نطقا الصدق..والناس عارفه الصح وعشان هيك عجبتهم مسرحية "بينج بونج" رامي حماس..بلاش تهبيل!

تنويه خاص: موقع عبري قال أن رجل أعمال يهودي أمريكي مقرب من ترامب زار الرئيس عباس وعرض عليه "خدمة وساطة" مع ترامب..طيب ليش رجل الأعمال ويهودي هو المتطوع لـ"ترطيب" العلاقة مع ترامب..يا محاسن الصدف!

جريمة "صانور" على طاولة الرئيس..وجب العقاب!

كتب حسن عصفور/ لم يعد سرا القول، ان غياب مؤسسات الرقابة وهيئات المحاسبة الفلسطينية يمثل أحد أهم عناصر انتشار الأعمال خارج القانون، سواء ما يتعلق منها بقضايا الفساد التي باتت ظاهرة علنية، أو سلوك وممارسات الأجهزة الأمنية، وهذا ينطبق على طرفي الحكم في "بقايا الوطن"، وهما أيضا طرفي النكبة الانقسامية، ويمارسان أبشع السلوك الأمني دون رقيب أو حسيب، والعار أنهما يستخدمان ذات الشعار المعيب دوما، منع أي تجاوز لـ"القانون"، والحفاظ على "الأمن الداخلي"، وقطع الطريق على مخطط اشاعة "الفوضى والفلتان" خدمة لقوى معادية!..

ودون أن نتوقف كثيرا أمام تلك التعابير المخجلة، نشير الى آخر "فضيحة أخلاقية" قبل أن تكون وطنية سياسية، وهي قيام أجهزة أمن الرئيس محمود عباس بالاعتداء على زوجة الأسير الحمساوي المحرر ناصر حبايبة من بلدة صانور جنوب مدينة جنين شمال الضفة، ما أدى الى اجهاضهاواسقاط جنينهاثم

اعتقال ولدها، وهي التي لحقت بها اصابة خلال مواجهات سابقة مع جيش الاحتلال أدى الى بتر يديها..

ما حدث في بلدة "صانور"، لا صلة له بأي تبرير أمني يتم تجهيزه سلفا، وقبل تبرير الجريمة أو أي عمل خارج قانون، بأنه عمل لـ"تنفيذ القانون"، فأن تقوم أجهزة أمنية بالاعتداء على زوجة أي زوجة بهذه الطريقة اللاخلاقية، هي عمل لا يجب الصمت عليه مهما حاول البعض "تبرير" ما لا يمكن تبريره، بل كان عارا من الرئاسة أن تنام ليلها دون أن يصدر أمرا رئاسيا فوريا باعتقال وايقاف كل من له ضلع في تلك الجريمة الوطنية، بعد أن تستنكر هذه "الفعلة" الخارجة عن التقاليد الفلسطينية، أخلاقا وسلوكا وتقاليد..

ولأن الرئاسة ليست ضمن اهتماماتها ملاحقة الأعمال "غير القانونية" لأجهزتها الأمنية في ظل غياب المساءلة، بات واجبا من كل القوى الوطنية، بما فيها حركة فتح، أن تنتفض لمطاردة تلك الفرقة الأمنية والعمل على تقديمها للعدالة الوطنية قبل القضائية، كما هو واجب كل مؤسسات القانون وحقوق الانسان، ان لا تمر على هذه الجريمة مرورا عابرا..

قبل ايام نشر "أمد للاعلام" تقريرا عن أعمال التعذيب في سجون السلطة بالضفة الغربية، لم تهتز له أي مؤسسة رسمية أو غير رسمية، مع أنه مستند اساسا الى تقرير منظمة عربية وكذا عائلات المعتقلين، ولأن القانون ليس "منتم لفصيل أو فئوي"، فلا يجوز مطلقا ان يرى البعض "جرائم أجهزة أمن حماس" ضد أبناء قطاع غزة، وخاصة ابناء حركة فتح، ولا يرى ذات الجرائم من أجهزة أمن السلطة في الضفة ضد أبناء حماس والجهاد وغيرها..

فالجريمة جريمة، وتكبر مع كبر مسؤولية من قام بها، وتزداد بجرمها عندما تتماثل مع جرائم العدو المحتل..

قبل ايام، وخلال مظاهرات "هبة الكهرباء"، تجندت مختلف وسائل الاعلام لفضح ممارسات أجهزة أمن حماس ضد نشطاء الهبة، من مختلف فصائل الشعب، وبالأخص منهم أبناء فتح، ورأت فيما قامت به حماس جرائم تتجاوز القانون والحق في التعبير والتظاهر، ولأن حماس لا ترى سوى مصلحتها الأمنية

قبل السياسية، فأنها لا تقيم وزنا للقانون وحقوق المواطن..وهو ما كان ذات السلوك، بل أكثر سوءا ما قامت به أجهزة الرئيس عباس الأمنية..

تخيلوا أن قوات جيش الاحتلال قامت بجريمة "صانور"، فهل نكتفي ببيان يطالب بمحاسبة المجرم وتقديمه للقانون، ام سنراها "جريمة حرب" غير أخلاقية تستحق أن يرسل أوراق منفذيها الى محكمة الجنايات الدولية..

رحمة بفلسطين، اخلاقا وتقاليد وقضية، وحماية لمستقبل بات سواده أكثر من بياضه، ليسارع الرئيس عباس قبل غيره بملاحقة مرتكبي "جريمة صانور"، من أجله قبل أن يكون من اجل القانون..من أجل شباب فتح قبل شباب الفصائل، من اجل القانون قبل قانون الغاب..

للفصائل ومؤسسات القانون وحقوق الانسان صمتكم عار..

السيد النائب العام، ما هو الرأي القانوني في جريمة علنية، هل يمكن أن تلاحقها أم أن للقانون عين ترى وأخرى مصابة بـ"رمد سلطوي"..سؤال ليته يجد جوابا..

يبدو أن الحاجة الوطنية باتت تستجوب اعادة تفعيل عمل المجلس التشريعي، وكسر حركة "الخطف المتعمدة"..وللضرورة أحكام في تجاوز بعض شكليات القانون، خاصة لو كان عامدا متعمدا تعطيله!

ملاحظة: يثير الغثيان عندما تسمع أحدهم يهدد: لن ندخل عملية سلام بوجود أمريكا لو نقلت سفارتها الى القدس..متى يدرك هؤلاء أن "المفاوضات" خلصت من زمان..المطلوب أن تروا أنتم ان لديكم قرار بدولتكم يا جهلة القوم!

تنويه خاص: استقالة رئيس جهاز استخبارات الاتصال البريطانية لأسباب شخصية وعائلية تستحق أن يقف أمامها بعض المتسلطين على رقاب الشعب دون مساءلة..ليتكم لمرة واحدة تتذكرون ان الحساب لن يكون بعيدا!

"زلة اللسان الفيدرالية" قد تكون هي الحل!

كتب حسن عصفور/ منذ زمن بعيد لم نرى تلك "الهبة الكلامية" التي صاحبت تصريحا للقيادي التاريخي في حركة حماس د.موسى أبو مرزوق حول ما قال أنه ربما "تكون الفيدرالية أفضل من استمرار الانقسام" في حواره مع قناة "الغد" يوم الجمعة 30 ديسمبر 2016..

وبداية، يجب التأكيد، أنني شخصيا خضت حربا بلا هوادة على المخاوف الحقيقية من سلوك حماس السياسي نحو تكريس حالة استقلالية في قطاع غزة، بدأت في فضح وثيقة "حماس" مع سويسرا في نهاية عام 2006 حول الدولة المؤقتة، وتواصلت ما بعد الانقلاب الظلامي الأسود، ولن يكون له مسمى آخر، مهما حاولوا تزينه فهو المقدمة الرسمية المتفق عليها بين قطر والكيان لمنتج النكبة المعاصرة المعروفة اعلاميا بإسم "الإنقسام الوطني"، وفي حينها أطلقت تسمية كانت هي الوصف الأول لتلك المخاوف، بدأت بـ"خطف غزة" فـ "مشيخة غزة"، تلاها وصف "إمارة غزة" فـ"دولة غزة" وكلها مسجلة بمقالات وصدرت في كتاب خاص باسم "حماس وخطف غزة"، يمكن لمن يحب أن يقرأ، رغم الندرة، فهي متوفرة في زاوية أمد..وكتاب في بعض مكتبات..

لا زال خطر الانشقاق السياسي كيانيا حاضرا بقوة أكثر بكثير من وحدة لكيانية السياسية، بعيدا عن "النوايا الطيبة"، ولم يعد الحديث عنه مجرد "تقدير رأي" متسرع، كما قال البعض يوما تعليقا على مقال لي نشر يوم 25 يناير 2016، أي قبل عام من اليوم بعنوان: سيناريو اسرائيلي لما بعد عباس: "فوضى" في الضفة و"دولة" في غزة!

https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=108276

وهو ما أكدته كثير من الوقائع، خاصة تصريحات قادة الكيان الأخيرة، ومؤشرات "وعد كيري" الأخير، ولذا لا يجب الصمت على هذا الخطر الحقيقي..

لكن، هبة "الفيدرالية" اللغوية، تعاملت مع "نوايا سياسية" وليس نصا لسياسي، فما قاله أبو مرزوق ووفقا للنص المنشور صوتا وصورة ، ولا نعرف كم من

المشاركين في تلك "الهبة" استمع لها، قال تساوقا مع خيار جاء من الإعلامي اللامع نبيل درويش، محاصرا ابو مرزوق حول المخاوف من مشروع انقسام كياني، وهل مشروعكم فيدرالي مثلا، فكان الرد، "ليش لأ..فقد يكون خيارا أفضل من استمرار حالة الانقسام"، مستدلا بسويسرا العائد منها بعد "جولة سياحية" باسم المصالحة المظلومة...

وهنا توضيحا، وجب أن يكون سائدا في التعامل الوطني، ليس بالسرقة اللغوية تنتصر، وليس بالهبة المفتعلة يمكن أن تهزم الكارثة..فأبو مرزوق لم يطرح تصورا "فيدراليا لحل شامل" بقدر ما كان تجاوبا سريعا، دون تمحيص كامل، ولأن المسألة ليس "تصيدا في ماء عكر الانقسام"، ما كان لما كان أن يكون لولا عجز سياسي عام للرد على كيفية الخروج من "النكبة المعاصرة - الانقسام"، وصلت بأحدهم أن يصف ما قاله ابو مرزوق بأنه يصل الى "حد الخيانة"، باعتبار أن استمرار الانقسام عشر سنوات ليست هي "أم الخيانة"..

القول بذاته لا يمثل أي مظهر من مظاهر "الخيانة السياسية" كما حاول البعض المسؤول عن جريمة استمرار الانقسام القول، فالمفهوم لا يمثل أي شكل انقسامي كياني بل ربما يمثل أرقى اشكال النظم السياسية، وقد يكون يوما هو "خيار سياسي قانوني" في دولة فلسطين، لما هناك من حالة خاصة لا يمكن القفز عليه بين واقع قطاع غزة والضفة الغربية..

خطأ د.أبو مرزوق الأبرز غياب التوضيح لهذا المفهوم كونه جزءا من حل في سياق دولة فلسطين، المفترض ان تجد سبيلها نحو الاعلان، وفق قرار الأمم المتحدة رقم 19/67 لعام 2012، وهو الإستحقاق الوطني الأهم تاريخيا والذي يتهرب منه "الرئيس العام" محمود عباس وليس غيره..

رب "زلة أبو مرزوق" السياسية تكون فاتحة نقاش سياسي - قانوني جاد لـ"المفهوم الفيدرالي" في سياق دولة فلسطين، والمسألة المثيرة للإنتباه ان المتطوعين للرد والرفض والتخوين لم يكن بينهم من له صلة بالقانون أي كان نوعه، حتى لو كان قانون البحار، فكلها كانت تعبيرات فصائلية، لم تكلف نفسها تبيان "الخطر" من وراء "زلة اللسان" التي قد تكون هي "الحل الأمثل والأنسب لمكونات دولة فلسطين"..واكتفت بالوصف واطلاق الالقاب لا أكثر..

آن أوان الكف عن اطلاق الكلام دون تدقيق، وفقط وفقا للقائل..كفى عبثا بالوعي الوطني، خاصة من مرتكبي الجريمة السياسية الوطنية والمسؤولين عن استمرارها..

"زلة اللسان الفيدرالية" وجب أن يكون لأهل القانون رأي بها، وفقا لواقع دولة فلسطين، وقبل إعلانها ايضا، كنموذج "سياسي قانوني" محتمل..خاصة والمجلس الوطني ممكن أن يجد سبيلا للإنعقاد خاارج الهيمنة الاحتلالية.."الفيدرالية السياسية" لدولة فلسطين قد تكون هي الحل المرتقب !

ملاحظة - تنويه خاص: المطران هيلاريون كبوتشي، قرر أن يرحل تاركا إرثا وطنيا كمناضل من طراز فريد، رجل الدين المسيحي الذي حمل "صليبه سيفا" في مواجهة الاحتلال..جسد حقا وحدة الوطن "هلالا وصليبا"، ووحدة اليد المقاومة لشعب لن يركع لمحتل أو غادر..

سلاما "ابانا" الذي غادرنا دون ضجيج، أظهر حبا وتقديرا لمناضل لم يتخل يوما عن عشقه لفلسطين وقدسها..قاتل مشهرا مسيحيته دون ارهاب لمتشدد خارج نص فلسطين الوطني..

سلاما يا أبونا.. ولا تنسى سلامنا للخالد أبو عمار الذي ينتظرك شوقا لرائحة وطنه وقدسه ومناضليه..

سلاما هيلاريون كبوتشي ففلسطين تحفظ اسمك خالدا دون أي لقب أو هبة من هذا أو ذاك!

"زواج عتريس البرتغالي من فؤادة باطل"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أننا أمام مرحلة سياسية تطرق أبواب المسألة الفلسطينية، لفرض "صفقة سياسية" بقوة الإكراه وتغيير ملامح التاريخ الوطني الفلسطيني نحو الأسوء وطنيا..

ما أعلنه الأمين العام الجديد للأمم المتحدة البرتغالي "غوتيريس-غوتيريش"، فإسمه لم يعد بذي قيمة تستحق التدقيق، حول انه يؤمن أن "الهيكل المقدس في القدس الذي قام الرومان بهدمه كان هيكلا يهوديا"، وبالطبع لتمرير هذه الرواية التهودية لم ينس "عتريس البرتغالي" أن يضيف العبارة التي باتت مملة الى درجة القرف السياسي العام، عن إيمانه " بحل الدولتين، و استعداده لمساعدة الطرفين في حالة طلبوا ذلك"، يشكل خطرا حقيقيا سياسيا وتاريخيا

مع مغادرة الأمين العام السابق بان كي مون، فرح أهل فلسطين بأن "مستر قلق" اللقب الذي منح له، من كثرة ما ابدى قلقله على الوضع في فلسطين، دون ان يقدم خطوة عملية تتناسب و"حجم القلق الذي انتابه طوال سنوات منصبه الأممي الأرفع"، وربما ظن البعض أن القادم الجديد من سواحل البرتغال سيكون أكثر حميمية نحو شعب يتعرض لأطول عملية استعمارية مصحوبة بممارسات تفوق ممارسات الفاشية التقليدية، كونها تجمع ما بين الفاشية والعنصرية في آن واحد..

ولكن "الخيبة الكبرى" بـ"عتريس الجديد" لم تطل كثيرا ليعلن لنا عن وجه متصهين في أول اعلان له عن المسألة الفلسطينية، بترداده الرواية الأكثر صهيونية نحو القدس، وبدأ غزلا سريعا مع التوجه "الترامبي" بتغيير ملامح المشهد القائم لتعزيز "التهويد" في المدينة الاقدس فلسطينيا نحو التقدم بـ"صفقته التاريخية" لحل الصراع..

"عتريس البرتغالي"، بهذا الاعلان قام بخرق كل قوانين الأمم المتحدة وميثاقها، بالحديث عن "قضايا" ليست جزءا من قرارات الأمم المتحدة، ويبدو أن وزير خارجية البرتغال السابق بحاجة لأن يأخذ "وقتا مستقطعا" لمراجعة أهم قرارات أصدرتها المنظمة التي بات أمنيها العام، بحق أو بدونه، فتلك ليست القضية، ليتعلم أولا ما هي حدود الحق السياسي الذي أكدته قرارات الأمم المتحدة، منذ قرار التقسيم 181 حتى ساعته..

كان الأولى بـ"عتريس الثاني"، ان يؤكد على ضرورة تنفيذ كل القرارات التي تتعلق بالقضية الفلسطينية، وآخرها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012 حول دولة فلسطين، والذي اشار الى حدود الدولة فوق الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها مدينة القدس دون نقصان، وكذلك قرارات

مجلس الأمن الخاصة بالاستيطان، منذ نهاية السبعينات حتى القرار الأخير بكل مثآلبه السياسية، والذي جاء ضمن "صفقة متفق عليها" مع الإدارة الأمريكية الراحلة..

اعلان "عتريس الثاني" حول تهويد القدس وحائط البراق وجزء من الحرم القدس الشريف، يجب أن يكون معركة سياسية لا يسمح لها أن تمر بصمت، أو التعامل معها بتلك "الطريقة العباسية البليدة" والتي يطلق أنصاره عليها "حكمة وهدوء"، ونتيجتها تمرير كل ما كان محرما وممنوعا ولا ويجرؤ أي كان قوله في زمن الخالد ياسر عرفات، الذي بات ذكره فقط يثير أعصاب أنصار "العهد العباسي" الراهن..

فقط لنتخيل، لو قام بان كي مون بقول ما قاله "عتريس الثاني البرتغالي" والخالد حاضر في عالمنا، ما الذي سيكون منه وليس من غيره، ثورة لن تهدأ قبل أن يجبر المدعو قائل التصريح على الاعتذار وسحبه عبر توضيح ما..

لكن يبدو أن "عتريس الثاني" كان على علم تام بأن الفرقة العباسية رئيسا واعضاءا لن تنطق بحرف واحد ضد ما سيقول من زعم تهويدي للمدينة المقدسة، بل هو استخدم جزء من مصطلحات رئيس الفرقة بأن "مدينة القدس مفتوحة للديانات الثلاث"، واعلام الرئيس عباس يردد بين حين وآخر، أن "الهيكل هو جزء من المدنية"، بل أن "عتريس" يمكن ان يستخدم "رواية متحف عرفات" لتأكيد قوله أيضا، تلك الرواية المنقولة عن العبرية دون اي مراعاة، بأنها تشير فيما تشير الى استخدام مصطلح "حائط المبكى" كمرادف لحائط البراق..

فضيحة "عتريس الثاني" لا تقف عند تصريحه فحسب، بل تمتد الى صمت الفريق العباسي على هذه الفضيحة الكبرى، وبالتأكيد لن يخرج أمين عام الجامعة االعربية ليرد على مزاعم البرتغالي تحت ذريعة أن "فلسطين" لم تطلب..

ولأن "العباسيين" لن يتصدوا للتهويد العلني في المدينة المقدسة، فهل تتذكر فصائل "النكبة لوطنية" ان جزء من مهتمها هو ذلك أيضا..الصمت جريمة وطنية لن تمر مرورا عابرا ياس ادة..والى حين ان تصحو "فصائل النكبة"، نقول كما قال أهل البلدة المصرية يوما لعتريسهم في فيلم "شيء من الخوف"،

"زواج فؤادة من عتريس باطل"..و"منصب عتريس الثاني البرتغالي في الأمم المتحدة باطل"!

صحيح قبل السهو، شو راي صاحب كوكبة الألقاب الدكتووووولا محمود الهباش..صمته مثير جدا مع أنه لا يترك شاردة وواردة تخص الرئيس دون التعليق عليها!

صحيح هل ضجيج الحكي عن نقل السفارة لتمرير "اعلان عتيرس الثاني"..سؤال مش اتهام بس التوضيح ضروري كي لا يصبح السؤال مش سؤال!

ملاحظة: جماعة "هدم الدولة السورية" مصابين بهستيريا بلا حدود بعد مؤتمر الأستانة، هزيمتهم الكبرى أطارت ما كان لهم من"بقايا عقل"..باتت معركتهم ليس اسقاط سوريا والأسد بل ظهور الأسد..فعلا شي بطير "العقل"!

تنويه خاص: شخصيا أسجل كل تقدير وإحترام للمخرج المصري "التقدمي والثوري بعمله" على كيفية تعامله مع ما حدث له بمطار القاهرة..خرج وتحدث بكل مسؤولية وحب لبلد يرى أنها تتعرض لمؤامرة..احترام القانون واجب..واحترام خالد واجب أيضا!

سلوك حماس الاقتصادي انفصالي.. وخطر عليها!

كتب حسن عصفور/ بعد ساعات من انتهاء "لقاء موسكو"، الذي خلق جوا مشعا من تفاؤل مطلوب، رغم عدم يقينيته، أقدمت حركة حماس، عبر أجهزتها الأمنية - الاقتصادية في قطاع غزة على إعلان قائمة اجراءات سميت "براءة ذمة اقتصادية"، لكل من يغادر قطاع غزة..

وقبلها بأيام أقدمت حماس، على إجراء ضد ممثل سلطة النقد في قطاع غزة، وحاولت أن تقطع الصلة بينه وشركات الصرافة، وبعد أن تعاملت بشكل مهين مع رئيس سلطة النقد خلال آخر زيارة له الى قطاع غزة، في سلوك حمل رسائل

وكأن حماس تبحث اعلان "قطيعة رسمية" مع سلطة النقد، والتي هي بمثابة البنك المركزي الفلسطيني..

قائمة "براءة الذمة الإقتصادية" واجراءات ضد سلطة النقد، ليس سوى تعبير مباشر عن "عقلية انفصالية"، مهما حاولت بعض قيادات حماس ان تضعها في سياق "اجراءت بلا بعد سياسي" ولمكافحة التهرب الضريبي، فيما صمتت كليا على ما يتعلق بسلطة النقد، وهو إجراء أكثر خطوة سياسية واقتصادية من إجراءات "براءة الذمة"..

حماس تتصرف في قطاع غزة كحكم مستقل بكامل أبعاد "الاستقلالية"، وتتعامل وكأنها "حالة كيانية خاصة"، رغم انها وقبل أيام خرجت عبر بيان "عرمرمي" أنها جاهزة لتسليم القطاع بما حمل لحكومة الرئيس عباس في رام الله، ردا على طلب الوزير الأول رامي الحمدالله بمطالبتها تسليم الملفات الى الحكومة..

بالطبع لا يحتاج المرء الى اعادة التأكيد، ان كليهما يمارس "التكاذب العلني"، فلا حماس لديها النية التخلي عن "حالتها الكيانية" في قطاع غزة، دون أن تنال ما قالته منذ سنوات، بأن تكون قوة الحكم في سبيل التخلي عن الحكومة، الى جانب الاعتراف الشامل بكل ما قامت به من بناء عسكري أمني ومدني خلال سنوات الإنقلاب، اي عمليا الاعتراف الموضوعي بأن ما كان من "سواد انقلابي" هو اجراء مؤقت لا غير و"فعل الضرورة"!..

والى جانب أن التخلي عن الكينونة الحمساوية ليس فقط رغبة ذاتية، بل مرتبط بعوامل اقليمية وتحالفات خاصة، مع علاقة خفية بمصلحة الجماعة الإخوانية، خاصة وأن "حكم حماس" في القطاع هو آخر "معاقل الجماعة الإخوانية" ولذا فالتنازل عنها سيكون له ثمن يوازي أنها "البيضة التي تدر ذهبا"..

بالتأكيد، ساذج من يعتقد أن الرئيس عباس يمكن انه يعود الى قطاع غزة ويستلم مسؤوليتها حتى لو أقدمت حماس على التضحية الكلية بما لها، وتركت له القطاع بما حمل، فقطاع غزة بالقوة الأمنية الحمساوية، بشقيها العسكري والأمني الداخلي يمثل "رعبا للرئيس"، ولن يقبل أي مصالحة في ظل هذه الحقيقة الأمنية، كونها هي أحد أهم العقبات، إن لم تكن الأهم ، التي تمنع اجراء مصالحة، وليس المسألة المالية كما تشيع تلك الأوساط كذبا..

ولأن حماس تعلم يقينا أن تخليها عن "حكم الإمارة" ليس بسهولة التصريحات الصحفية، فهي تمارس الحقيقة السياسية، ان قطاع غزة "حكم كياني خاص"، الى زمن غير منظور، ما دام لا يوجد هناك "قوة ضغط حقيقي" او "عمل جدي وفعلي من الرئاسة لاسترداد القطاع"..

لذا ما أعلنته من براءة ذمة اقتصادية والتضييق على دور سلطة النقد، ليس "إجراءا عقابيا" بل هو اجراء "براءة ذمة سياسية" من العلاقة مع السلطة القائمة في رام الله، وتكريس عملي لمرحلة الفصل السياسي - القانوني..

ولكن، ما يجب ان تقف أمامه قيادة حماس في العاصمة القطرية الدوحة، ان تلك الاجراءات قد تنقلب عليها و"حكمها" رأسا على عقب، وتجد ذاتها تحت طائلة المطاردة "الاقتصادية دوليا" بذريعة "الارهاب"، ما قد يجبر كل البنوك العاملة في قطاع غزة مغادرته لأسباب قانونية دولية..

ولذا يجب الكف عن اللعب بنار الاقتصاد والبنوك، فهذه محرقة أخطر مما يظن بعض "تجار حماس"..أفيقوا قبل أن يذهب ريحكم وريح بعض "بقايا الوطن"!

ملاحظة: في حفل تنصيب الرئيس الأمريكي حضرالاستخفاف غير المسبوق من الرئيس المنتخب لكل من سبقه..تحدث وكأنه "الرئيس الأول وليس الـ45"..هذه أمريكا الصح..الى الأمام يا رينغو!

تنويه خاص: تحقيقات النيابة المصرية كشفت ان لكتائب القسام دورا في تدريب حركة اخوانية مسلحة تمارس الآن فعل ارهابي..مش غلط يصدر بيان توضيحي بس بدون النفي البليد..لان ايام حكم الجماعة كانت اشياء كثيرة..بيان يقول الصح مش ابن خالته..واضح!

صمت الفصائل و الرئاسة على "مشروع بينيت التهويدي" مريب!

كتب حسن عصفور/ لا تزال "نوة" تصريح القيادي التاريخي في حركة حماس د.موسى أبو مرزوق حول "الفيدرالية" من قبل "فصائل الكلام"، و"أقلام جاهزة الطلب"، مستمرة وكأنها وجدت لها "وظيفة" أو "مهمة" لسد فراغ حضورها الوطني العام، أو لتغطية عوارتها السياسية التي باتت أكثر من ساطعة تحت "شمس" ما يمر به شعب فلسطين وبقايا طنه..

"فصائل اللغو السياسي"، لم تهدأ ببيانات مكتوبة ومنطوقة، ممن يعلم أو لايلعم، يرددون "كلاما" كتب لهم في "مطبخ الانحراف السياسي"، كثيرهم لا يعرف ما الفرق بين "فيدرالي ولا فيدرالي"، ومع ذلك خرجوا بـ"شجاعة لغوية" قلما تجدها ليقولوا ما قالوا..

ولأن "نوة الكلام" تلك لم كن حقا ضد ما قاله د. أبو مرزوق بقدر ما كان تلبية لأمر ما لحسابات شخصية، واستجابة لطلب من بعيد جاء عبر الهاتف خارج الحدود، في سياق نظرية "القرار المستقل" جدا..فهي قد تعرت من كل ما كان عليها من "بقايا ثياب" عندما تجاهلت ذات الأصوات المطبلة بالصوت العالي، المشروع الخطر الحقيقي على القضية الوطنية الفلسطينية، والذي تم عرضه في ذات التوقيت الزمني..

الفصائل والأصوات الكلامية والمكتوبة، بما فيها الرئاسة الفلسطينية وكل فريقها بمختلف "الألقاب والمواصفات" وكذا حركة فتح بكل قياداتها وناطقيها وكتابها، لم تتوقف أمام المشروع السياسي متكامل الأركان للوزير اليميني نفتالي بينيت، وهو أهم حليف بحزبه "البيت اليهودي" لرئيس وزراء دولة الكيان نتنياهو..

الوزير الاسرائيلي اليمني المتطرف، يتحدث منذ أيام، وفي ذات تزامن تصريح ابو مرزوق، عن خطته لحل القضية الفلسطينية، من خلال منح 40 % من الضفة الغربية "حكما ذاتيا" متربطا بدولة اسرائيل، ودفع قطاع غزة الى اقامة "دولة فلسطينية مستقلة"، وتكملة لمشروعه يعلن عن ضم 60 % من أراضي الضفة الغربية الى دولة الكيان..

بينيت، تحدث تفصيلا عما كان يقوله سابقا كعناوين متفرقة، في مقابلة مع صحيفة "جيروزاليم بوست" الاسرائيلية الناطقة بالانجليزية، وكأنها رسالة ليس لليهود فحسب، بل وللخارج أيضا، وأوضح بينيت عناصر مشروعه لـ"الحكم الذاتي"، بان " الفلسطينيين سيديرون حياتهم بأيديهم، يدفعون ضرائبهم لأنفسهم، يتولون شؤون التعليم ويجمعون نفاياتهم"، و" ستكون هناك حرية كاملة للحركة بدون حواجز (إسرائيلية)".

وتعزيزا للحكم الذاتي فإن خطة بينيت تتضمن فيما تتضمن وضع خطة إنقاذ اقتصادية شبيهة بـ"خطة مارشال" الأمريكية لمساعدة أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ستشمل "استثمارات اقتصادية هائلة في البنى التحتية بما في ذلك ميناء بري في جنين (شمالي الضفة) مرتبط مع حيفا (شمالي إسرائيل وفيها ميناء بحري) وتطوير كبير للشوارع ومنطقة سياحية حرة تربط الناصرة (شمالي إسرائيل) مع نابلس والقدس وبيت لحم (شمالي ووسط وجنوبي الضفة على التوالي)".وأضاف بنيت: " سيحصلون على كل ما يريدون من أجل الازدهار". - بالطبع القدس لس ضمن مدن الحكم الذاتي بل جزءا من اسرائيل -.

بينيت يؤكد، أن الفلسطينيين لن يمتلكوا حق إعادة اللاجئين القاطنين في دول العالم، إلى أراضي الحكم الذاتي الخاصة بهم.

وقال: " لن يكون بإمكانها قبول اللاجئين في أراضيها لأن هؤلاء اللاجئين يطالبون بالبقاء ليس في جنين ونابلس وإنما إلى إسرائيل ما قبل 1948".

كما أكد أن منطقة الحكم الذاتي الفلسطينية ستكون منزوعة السلاح.

ويكمل عناصر خطته التي يعرضها للمرة الأولى، ان قطاع غزة هو "الدولة الفلسطينية" باعتبار "عناصر الدولة المركزية هي أربع وهي حدود واضحة، جسم حكومي فاعل، قوة عسكرية وعلاقات دولية"،و" غزة لديها ثلاثة ونصف من هذه العناصر الأربعة "...

هذا مشروع كامل الأركان، اصبح جزءا من جدول أعمال حكومة دولة الكيان، والى حين تنفيذه يطالب بينيت بضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة والقدس

الى "السيادة الاسرائيلية"، ولتكن البداية من "معالية أدوميم" المقامة على أرض ابو ديس في محافظة القدس..

هذا المشروع التهويدي لم يجد موقفا من اي من تلك الفصائل والكتبة والناطقين، فالرئاسة الفلسطينية همومها مختلفة تماما حيث ترتيبات مؤتمر باريس تهيمن على "جو المقاطعة"، يتخللها استراحية سياسية بلقاءات متلاحقة مع وفود يهودية لطمأنتهم على مستقبلهم بعد "ثورة مجلس الأمن"..

الصوت الوحيد الذي أعلن موقفا ولو على جزء من المشروع هو عضو تنفيذية منظمة التحرير ابو علاء قريع، محذرا من خطر ضم مستوطنة "معاليه أدوميم" ..

مشروع تهويدي - تصفوي يتم عرضه تفصيلا، لم يجد أي انتباه أو إهتمام من أولئك "الغيورين جدا" على القضية الوطنية..

كان الحري بالرئيس عباس وفريقه السياسي، وقبل أي طرف آخر، ان يسارع فورا لعقد لقاء سياسي لمواجهة المشروع اليهودي، ودراسة الخطوات الضرورية لكبح جماح العدوانية السياسية، ودراسة سبل تفعيل قرارات المجلس المركزي وما ورد في بيان اللجنة التنفيذية الأخير حول عناصر الرد الفلسطيني ..

مشروع بينيت يستحق من "فصائل الكلام" انتباها، بربع ذاك الانتباه الذي منحته لتصريح عابر..أما الرئاسة وفرقتها فكان الله بعونها وهي غارقة من قمة رأسها الى أخمس قدمها كالكشاف النبيه "كن مستعدا" من أجل ترتيبات مؤتمر باريس السلاموي..

الوطنية الفلسطينية ليست رداءا بالقطعة..تلك هي المسألة يا سادة اللغو والخداع!

ملاحظة: بعيدا عن أي ملاحظة على ترتيبات تحضيرية "الوطني" المقبلة في بيروت، فالواجب الإنقاذي يحتم مشاركة الكل الفلسطيني فيها، وبداخلها يقال كل ما يجب أن يقال..ومنها يكون الحسم لا غير..الأمل ان لا يمنح خاطف الشرعية فرصة لاستمرار خطفها!

تنويه خاص: حلو أن تقرأ أن البنتاغون الأمريكي لا يعرف "تفاصيل" التعاون الروسي التركي في الحرب على داعش..هيك كلام لو قاله شخص قبل كم شهر لوصفوه بالمعتوه..مش هيك!

"طاقم سياسي جديد" برئاسة عشراوي..الأنسب راهنا!

كتب حسن عصفور/ قبل استلام الرئيس الأمريكي مهامه خرج علينا "أمين سر تنفيذية منظمة التحرير"، صائب عريقات - يصرأنه كبير المفاوضين رغم غياب المفاوضات والمفاوضين أصلا - ، واعلن أنه سيتقدم باستقالته من "منصبه التفاوضي"، دون أن يحدد ما هو المنصب اساسا، هل هو رئيس دائرة شؤون المفاوضات التي "حاز عليها" في زمن تمرير الخطة الأمريكية لخلق "قيادة فلسطينية أفضل"، بديلا للخالد أبو عمار كما قرر جورج بوش الإبن، أو من المهمة التفاوضية ذاتها، والتي لا وجود لها أصلا، رغم كل مظاهر التوسل والتسول لها..أم من العمل غير الموجود!

وبدون إنتظار "الاستقالة التي قد لا تأت ابدا"، يفضل أن يقوم الرئيس محمود عباس ذاته، بإجراء تعديلات في طاقم العملية السياسية برمتها للتواصل مع الإدارة الأمريكية الجديدة، خاصة وأن الطاقم القديم ارتبط بعلاقات "شخصية وحميمية" مع إدارة إوباما ما يخلق تنافرا مسبقا بينها وإدارة ترامب..

وقد سجلت الأيام الأخيرة من عهد أوباما سلوكا بدأ أنه "صبياني" في عالم السياسة، عندما تصرف الوفد المرسل من رام الله الى واشنطن، وكأن عهد أوباما بدأ، ودون التوقف طويلا أمام ما حدث وما تم تسريبه، فالمسألة لم تعد بها أسرار، ولذا فإعادة تشكيل طاقم الرئيس عباس السياسي وفقا للمرحلة الترامبية الجديدة، قد يكون عنصرا هاما وواجبا، وتلك قضية تحدث كثيرا في عالم السياسة..

ودون اجتهاد كبير، فهناك الدكتورة حنان عشراوي عضو اللجنة التنفيذية لمنظة التحرير، يمكنها أن تكون "الخيار المناسب" للمرحلة المقبلة من تواصل مع

"عهد ترامب"، وهي الشخصية التي كان حضورها طاغيا خلال فترة مؤتمر مدريد - واشنطن عام 1991 في زمن الرئيس جورج بوش الأب، ووزير الخارجية جيمس بيكر، جسدت صورة مشرقة للفلسطيني، دون إبتذال..

حنان عشراوي تتمتع بقبول خاص في الساحة الأمريكية، وهذه ليست نقيصة سياسية ما دامت تأتي في إطار خدمة القضية الوطنية، ولذا من المهم الاستفادة مما لها من "ميزات ايجابية"، بعيدا عن "مرض الشخصنة" الذي حضر مع بعض من تسللوا الى عالم المشهد الفلسطيني، ضمن سياق لم يعد مجهولا..

اعادة ترتيب أوراق الرئيس عباس وفريقه الخاص، هو أولوية للتعامل مع المرحلة الترامبية بكل تفاصيلها، وضرورة الاستفادة من كل عناصر قد تخدم القضية الوطنية، دون حسابات صغيرة..اذا كان هناك رغبة اساسا بالبحث عما يخدم فلسطين وليس أناس في فلسطين!

العهد الترامبي قد يحمل كثيرا من المفاجآت، بل ولا يكون مفاجئا ان يقدم على عقد "الصفقة التاريخية" لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ضمن مساومة مؤلمة ومريرة، وتتجاوز الرغبة الوطنية، لكنه مشروع يتم الاعداد له، وهو ما يتطلب الاستعداد الداخلي الفلسطيني الجاد، بعيدا عن "الحركة الاستعراضية" التي سادت طويلا..

عهد ترامب لن يكون كما قبله، وربما هو "المفاجأة السياسية" التي تحمل كثيرا مما هو مختلف، ومن المهم اعادة قراءة كلمات ترامب لصهره كوشنر المبعوث الجديد لعملية السلام، أنه يثق بقدرته على الانجاز، معترفا انه يسمع دوما أنه الأصعب..كلمات ترامب لصهره تحتاج قراءة غير متسرعة أو مستخفة، كما جرت العادة لدى فرقة الكلام..

اعادة ترتيب الأوراق والأولويات ليس نقيصة، وتبديل الاشخاص ومهامهم في ظل تغيير سياسي واجب، ويرسل رسالة ايجابية للشعب الفلسطيني قبل الآخرين، ان هناك ما هو مختلف ..وسيكون أكثر ايجابية لو تم الاستفادة من طاقات الشعب بعيدا عن "الفئوية السائدة" راهنا والعودة لما كان في عهد الخالد.

الى جانب أن المرحلة المقبلة ايضا، تتطلب تفرغ د.عريقات لمهتمه كأمين سر اللجنة التنفيذية في ظل الاستعداد لعقد مجلس وطني جديد، وهي مهمة تحتاج الى دوم متواصل وعمل شاق ومتبعة تفصيلية، بعيدا عن "طقوس التفاوض الغائب"!

ملاحظة: الحراك الوطني لحماية المشروع الوطني وفرض الحضور السياسي لايقتصر على "مظاهرات الكشافة وطلبة المدارس"..الفعل يجب أن يكون وطنيا عاما ومتواصلا وضمن رؤية وليس على طريقة "ما قسم"!

تنويه خاص: لو خرج فنان فلسطيني أو عربي وقال انه فكر أن يفجر القصر الرئاسي لحاكم فاز ضد هواه..شو كان صار بحاله..ارهابي مجنون مطارد..كلام قالته الممثلة الأمريكية مادونا ولا سؤال ولا يحزنون..حتى بهاي عنصريين!

عام 2017..عام "إنهاء المتبقيات"..!

كتب حسن عصفور/ منذ إنطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة في الأول من يناير عام 1965 التي فجرتها حركة فتح وقوات العاصفة، نبحث عن تسمية للعام الجديد ترتبط بهدف وطني وأمل سياسي، لم يمر عام دون أن يكون للقادم سمته التي ينتظرها شعب فلسطين..

وبالتأكيد، لم يخرج هذا العام عن تقليد مستحب للفلسطينيين منذ انطلاق ثورتهم، التي أعادت لهويتهم وروحهم حضورا ما كان له أن يكون ضمن مخطط استعماري صهيوني ورجعي عربي، فجاء العام الجديد حاملا معه "التسمية الأبرز" والتي قالها الرئيس محمود عباس انه عام إنهاء الاحتلال..

وإن كان ذلك الأمل هو الإنهاء الأبرز والأساس، فمنه وبه أيضا "سلسلة إنهاءات" وبدائل الانهاءات التي لا فكاك منها لوأريد حقا أن يكون عام 2017 عاما لإنهاء الاحتلال..

*إنهاء الإنقسام..كاستحقاق وطني لا بد منه، بدونه لا مكان للحديث إنهاء الاحتلال ..

*إنهاء "مرحلة الفردية السياسية" التي سادت زمن الانقسام، عبر تجديد الشرعية الوطنية من خلال عقد مجلس وطني شامل بعيدا عن الهيمنة الاحتلالية..

*إنهاء حركة التمرد على قرارات الشرعية الوطنية الفلسطينية..والعودة الى الإلتزام بكل قرارتها بما فيها التي طالبت بتحديد العلاقة مع دولة الكيان ومنها وقف التنسيق الأمني..

*إنهاء المرحلة الانتقالية سياسيا، التي تجاوزت أمدها المتاح بأربع أضعاف الزمن الممكن - المسموح..

*إنهاء مرحلة التردد والهروب من تنفيذ القرار التاريخي الأبرز في الأمم المتحدة لصالح فلسطين الشعب والهوية والكيان..اعلان دولة فلسطين فوق أرض فلسطين..

*إنهاء حركة "استهبال" الشعب الفلسطيني التي باتت سمة لـ"العهد العباسي"، سواء ما يتعلق بالشأن الداخلي او العلاقات العربية..

*إنهاء رحلة المطارة الأمنية للموظف العام، عبر ممارسة هي الأقذر وطنيا من خلال ما عرف بقطع الرواتب لكل من ليس هو "عباسيا"..

*إنهاء حالة السيطرة الفئوية للعمل المؤسساتي الوطني، وابعاد يد الرئيس عباس عن السيطرة على المؤسسات خارج النص القانوني..

*إنهاء مرحلة تعليق العمل بالقانون الأساسي (الدستور) واستبداله بمراسيم دون اي رقابة أو محاسبة..

*إنهاء مرحلة العمل خارج إطار هيئات رقابية، والعمل ضم دائرة خاصة لحسابات خاصة..

*إنهاء رحلة ادارة الظهر لكل معارض لـ"سي السيد السياسي"، واعادة الروح للعلاقة الوطنية بعيدا عن مبدأ "من ليس مع الرئيس فهو ضد الرئيس"..

*وأخيرا، إنهاء حالة التفخيم الخادع لما هو حال الواقع الفلسطيني..

تلك هي بعض مما هو بات ضرورة لكي يكون عام 2017 عاما لإنهاء استحقاقات عالقة، بديلها لا يحتاج سوى التزام بها..وكلها قابلة للتنفيذ والتحقيق لو حقا يراد ن يكون عام 2017 عاما لإنهاء الاحتلال وليس لإنهاء "بقايا الوطن" ضمن مشاريع لم تعد "سرية" أو "غامضة"...فوضوحها ساطع..

لا يحتاج الأمر سوى قرار العمل الجاد لكسر رحلة "الانشقاق عن النص الوطني" الذي طال أمده ليطيل أمد الإحتلال..فهل تبدأ ساعة العمل لـ"إنهاء المتبقيات"..!

ملاحظة: وتبقى روح الخالد ياسر عرفات دوما أقوى من قاتليها..يحضر رغم أنفهم، صغارهم وكبارهم..إغتالوه جسدا وخلدوه أبدا سياسيا..في ذكرى انطلاقة الثورة لروحك السلام وعهد الولاء لما آمنت به نحو "وطن حر وشعب سعيد"!

تنويه خاص: كانت ذكرى انطلاقة فتح مناسبة إظهار وحدة فصائل العمل الوطني..بالأمس أوقدوا شعلة فتح بدون حضور وطني..فتح أكبر من فصيلها كانت وستبقى!

"عواقب الرئاسة" و"سخرية ليبرمان"!

كتب حسن عصفور/ ما أن ننتهي من "أبواب جهنم" التي لم يعد لديها قدرة على فتح أبوابها بعد من حجم ما وصلها من "جثث" بني صهيون"، تأتي لنا تعابير لا تقل "سذاجة" عما سبق، حيث أعلنت الرئاسة الفلسطينية، ردا على قرار تل أبيب الشروع في بناء 2500 وحدة استيطانية جديدة في الأراضي الفلسطينية، بأن ذلك القرار سيكون له "عواقب وخيمة"، طبعا دون نسيان ذكر "الكليشة اللغوية" أن هذا "سيدمر حل الدولتين"!..

بالتأكيد، لن يقف أحدا أمام تلك "الأقوال" التي باتت هي "عقبة" امام مواجهة الفعل الفلسطيني المطلوب ردا على مخططات دولة الكيان لتهويد الأرض الفلسطينية، الى جانب "التحذيرات" القادمة من دول عربية ومعها جامعة العرب،

التي لم تتحرك بخطوة عملية واحدة كي يقال أنها "تطلق كلاما جدا" يربك دولة الاحتلال..

المسألة لم تعد إطلاق الأوصاف على ماهية مخاطر المشروع التهويدي الاستيطاني، فهم دون غيرهم يعلنونه دون حاجة لترجمة الفريق الرئاسي العباسي ولا جامعة دول العرب، تهويد ما يمكن تهويده في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، ولذا يستخدون، ومنذ سنوات في رسائلهم باللغة العبرية للسلطة الوطنية تعبير "يهودا والسامرة بدلا من الضفة الغربية" ولم يجد ردا قاطعا من السلطة وجهاتها المختصة برفض التعامل مع تلك الجهات ما لم تتوقف عن استخدام ذلك المصطلح، او يرد عليهم بالعودة لاستخدام أرض فلسطين التاريخية بدلا من السلطة الوطنية..

المسألة ليست كما يتصور البعض، مصطلح وتنتهي المسألة، فلا داعي للتصعيد، لكنه مفهوم سياسي ديني له أبعاده التي يتم التعامل معها وفق المفهوم التوراتي، وايضا ضمن مشروع سياسي يتعامل مع الضفة الغربية وكأن غالبيتها ضمن التهويد، مع بقاء مناطق خارجه لـ"الحكم الذاتي المرتقب"..

ولأن "العواقب" و"التحذيرات" الفلسطينية الرسمية والعربية الرسمية، باتت معلومة تماما لدولة الكيان الاحتلالي فهم يذهبون مباشرة للعمل والتنيفذ، مستعدين لـ"العواقب الوخيمة" و"التحذيرات النارية" التي سـ"تزلزل" اركان المحتل..

ولأن السخرية من الرسمية الفلسطينية وصل الى حد مثير للأعصاب الوطنية، أطلق أحد أضلاع الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، وزير الحرب والعدوان ليبرمان، تصريحا كان الاعتقاد ان يتحول لحركة استفزاز سياسي للرسمية الفلسطينية، وصل بسخريته أن يتساءل ردا على طلب الرئيس عباس وفرقته الماسية العودة للمفاوضات برعاية أمريكية، ضمن مفهوم الرئيس الجديد الذي اقترحه بعد لقاء الملك الاردني عبدالله" الاشتباك التفاوضي"..

ليبرمان، لم يترك الفرصة تمر هكذا، فتساءل مع من التفاوض، حماس في غزة، وفتح في الضفة وعباس "غير شرعي"، هذه رسالة ليبرمان لـ"عاشق المفاوضات الأبدي"، فبدلا من التجاوب الاسرائيلي مع هذه الطلب الذي كان امنية لدولة

الكيان، احاله الفاشي ليبرمان الى مهزلة من الرئيس بل وصل الأمر الى اعتباره "غير شرعي"، وهذه مسألة تثير التساؤل، ليس لقائلها، بل لصمت الرئاسة عليها.

جيد أن تطلق تصريحات سياسية ردا على أي فعل عدواني، ولكن دون أن تترافق بخطوة عملية واحدة جادة وجدية تصبح مجالا للسخرية، وهو ما حدث مع ليبرمان..وهو يعلم "حقيقة الموقف" لفريق الرئاسة الذي سيبقى يعيش في "جلباب أن المستوطنات عقبة في طريق السلام"..هذا المصطلح الأمريكي الذي أخترع في حينه للهروب من أي فعل حقيقي ضد المستوطنات..

فريق الرئاسة بعد قرار 2334 في مجلس الأمن، رقص وهلل وكأنه اخترعت سلاحا نوويا جديدا، رغم معرفتهم جل الحقيقة، أنها صفقة بينها وادارة اوباما لتمرير "وديعة كيري" لعناصر "صفقة سياسية مذلة"، ستكشف الأيام القادمة بعض من جوابنها..فيما أن الثمن الذي كان يجب أن تحصل عليه "221 مليون دولار" بات في مهب الريح، لأن ابو حسين اوباما لم يحولها في الوقت المناسب، ما يسمح لإدارة ترامب اعادة النظر بها..فطلعت كما يقال "مقشرة بصل"..

قبل الحديث عن "عواقب الاستيطان الجديد" واجهوا سخرية ليبرمان من "شرعية الرئيس"، كي لا يصبح ذلك واقعا له حساباته الخاصة التي يعلمها "كبير مفاوضي عباس"..

ملاحظة: كي لا يرقص البعض فرحا بقرار ترامب حول نقل السفارة، القرار تأجيل لمزيد من الدراسة وليس الغاءا للقرار..الفرق كبير جدا بين التأجيل والتراجع..بلا ش تبيعوا "المية في حارة السقايين"..الكل فاهم !

تنويه خاص: مبرووووك يا عرب، حلف الناتو فتح له له فرع في الكويت..متى ستبدأ رحلة التهاني بوجود قوات كان اسمها يثير هيجان شعوب الأمة من المحيط الهادر الى الخليج الثائر لبيك عبدالناصر..زمان ايام ما كانت كلمة عرب لها قيمة ومعنى!

"ق".."سوف".."ن"..أسلحة "المقاومة الذكية" المبتكرة!

كتب حسن عصفور/ليس جديدا القول، أن قيادة فتح وقبلها الرئاسة الفلسطينية اختارت "طريق السلامة" في المواجهة مع دولة الكيان الإسرائيلي خلال "الزمن العباسي"، وقصرت الأمر في حدود "الاشكالية المحدودة"، رغم وجود "حالات تمرد" كسرت تلك القاعدة كان أبرزها قيادة الوزير الشهيد زياد أبو عين لمظاهرات ضد الاستيطان، فدفع حياته ثمنا لـ"حركة التمرد" تلك، ولم تأبه قيادته لتنفيذ ما وعدت به من قرارات ستبقى عالقة في الذهن الفلسطيني..

قرارات سجلها المجلس المركزي منذ ما يقارب العامين، كانت كفيلة بنقل "حركة المواجهة " من مظهر الى آخر، وبدلا منها أصدر الرئيس عباس قرارا لأجهزته الأمنية بمطاردة "حملة السكاكين" واعتقال ما يمكن اعتقاله منهم، ومصادرة تلك "الأسلحة" التي أصابت دولة الكيان بحالة هلع خاصة، ولا تزال رغم كل حملات "المطاردة الأمنية المشتركة"..

ولأن تنفيذ قرارات المركزي، بتحديد العلاقة مع دولة الاحتلال، بما يشمل وقف التنسيق الأمني، لا تتفق ورؤية الرئيس وفريقه السياسي، وقيادة فتح المنتخبة في المؤتمر السابع، بعد ان أكد الرئيس أن "التنسيق الأمني" مفيد للشعب الفلسطيني، ما يمثل الغاءا صريحا لقرارات المجلس المركزي، فيما لجأت القيادة الجديدة على تأكيد خيارها الكفاحي من خلال "المقاومة الذكية"..

خيار "كفاحي" جديد، لا سابق له في عالم المقاومة ليس في فلسطين بل في كل ما عرف التاريخ من اساليب مقاومة ضد غاز ومحتل، لكن العقدة، أنه لم يتم تعريف مفهوم ذلك الخيار الذكي، لا اسسه ولا أركانه ولا كيفية تطبيقه..

ولاحقا، بدأت تتكشف بعض ملامح المفهوم المعاصر لخيار "المقاومة الذكية"، والذي بات "الخيار الاستراتيجي" لقيادة فتح والرئاسة الفلسطينية، إذ ينطلق من وضع "خريطة كلام عام"، يمكنها أن تشمل كل ما يريد الشعب الفلسطيني، ولكن في سياق "مستحدث"، بأن يرتبط تنفيذ كل ذلك بأحرف تمثل أسلحة شرطية ضرورية للبدء في التنفيذ..

و اهم تلك الأسلحة الشرطية الضرورية هي:

* "قد" تلجأ القيادة الى هذا الخيار أو ذاك..

*"سوف" تعمل القيادة على التنفكير في هذا أو ذاك..

*"ن" درس العمل من أجل رسم واتخاذ كذا وكذا..

تلك بعضا من تلك الأسلحة الذكية، وسائل تمنح "القيادة" الحكمة المطلوبة للرد على جرائم دولة الكيان، بعيدا عن "التسرع والصبيانية"، وبالتالي فهي "سوف" تقرر زمن الرد ومكانه..

والحق أن "الزمن العباسي" رسم مسارات "قد" نعتبرها غير مسبوقة ابدأ، فمن لا زال يعتقد أن "التنسيق الأمني" مفيد للشعب الفلسطيني بعد كل جرائم الحرب اليومية التي تنفذها قوات الكيان، ويدفع أجهزته لحركة "تبادل معلومات ومهام" غير مسبوقة ومجانا تجد كل التقدير والترحيب من ألمن الإسرائيلي والمخابرات المركزية الأمريكية، سوى ثمن وامتيازات تبعد عن "المطلوب الوطني" يمكن وصفه بـ"زمن المعجزة السياسية"..!

قيادة يعتقل بعض من قياداتها وتصمت، ويتم تصفية أسير محرر في حركة إعدام مع تباشير الصبح، ولا تنطق بكلمة إدانة، أو شجب او تعبير لغوي لا أكثر ينم عن غضب، ومع تواصل جرائم الاستيطان وتدمير البيوت والاعتقالات وترى بعد ذلك التنسيق الأمني مفيدا فتلك قيادة يمكن اعتبارها "هبة من الله" قل نظيرها..

وعندما نصل الى الحدث الأبرز، والذي بات يدق الباب عمليا، ما يتعلق بنقل سفارة أمريكا من تل أبيب ضمن "صفقة ما بين الصفقات"، ويكون الرد الاستراتيجي بأن "القيادة" تدرس العمل على أن تعمل كذا وكذا، ويتوقف الأمر عند مجموعة رسائل، يكتبها أي موظف صغير وترسل عبر البريد، ثم يتم حصر وعود "سوف" تتم لاحقا، فيما تكون كبرى الكبائر، عندما تقرأ او تسمع لقائل من هذا "الفريق العباسي الماسي"، ان القيادة "قد" تسحب الاعتراف المتبادل بين المنظمة واسرائيل، وكأن المسالة تحولت الى "معادلة الاحتمالات" دون أي أساس سوى رغبة الرئيس ذاته..

"قد"، "سوف"، "ن"، يمكن ادخالها من الان فصاعد الى ترسانة "الأسلحة الهجومية" خلال ممارسة "المقاومة الذكية"، وغير ذلك من مطالب أو أشكال عمل يمكن اعتبارها تهدد "المصلحة الوطنية العليا"، وقد تصنف في "العرف العباسي" الجديد بفعل "إرهابي" يتناقض ومصلحة الشعب التي تتجسد في "التنسيق الأمني"..

وبما ان الحكمة هي سيدة الموقف في جوهر "المقاومة الذكية"، فلا يجب الاستعجال والضغط أو المطالبة بتنفيذ قرار الجمعية العامة للإمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين، خاصة وان قرار مجلس الأمن 2334 وضع بندا أن يتم اعلان دولة فلسطين من خلال المفاوضات، وبما أنه قرار "تاريخي جدا ونصر مبين" لا يجوز المساس به والخروج عليه..

جرائم المحتل في "بقايا الوطن"، والمخاطر التي تهدد المشروع الوطني تستحق أكثر من "قد" "سوف" و"ن"..

كيف يمكن تفسير أن قطاع غزة يشهد حركة غضب ومسيرات واحتجاجات بكل ألوانها، وهي محقة جدا، ضد أزمة الكهرباء، والتي يبدو أنها مفتعلة تماما للتغطية لأسباب سياسية، منها ابعاد المواطن عن فضح المؤامرة الأكبر، واغراقه بـ"مؤامرة أصغر"..فيما القدس والضفة يتم تهويدها دون ان تشهد اي مدينة بالضفة والقدس مسيرة ولو محدودة العدد..بل لم تطالب أي قوة سياسية ذلك!

لماذا فتح تطالب بمظاهرات ضد الكهرباء في القطاع، ولا تحرك ساكنا لمظاهرة ضد ما يحدث للقدس والضفة..هل نقل السفارة أقل قيمة وطنية من كهرباء غزة..وهل من حق المواطنين الخروج بأي مسيرة نصرة للقدس في مدن الضفة..ام ان فرقة "التنسيق الأمني" ستراها "عملا معاديا" للسلطة والرئيس..

ليس صدفة أو سهوا عدم التظاهر لنصرة القدس، وهو أقل الإيمان للعاصمة الأبدية، فما يحدث لها أصلا من إهمال هو "أم الجرائم"..من يلجأ لمقاومة "قد" و"سوف" و"ن" لن يكون جزءا من حركة شعبية فاعلة لحماية المدينة المقدسة..فأسلحتهم ومقاومتهم أذكى من استيعاب شعب فلسطين..

عار على من يطالب بمظاهرة من اجل الكهرباء ولا يطالبها من أجل القدس..وعار أكبر من يريدها في غزة ويجرمها في الضفة..

ويبدو أننا أمام زمن العجب السياسي لقطبي الكارثة الإنقسامية العباسية - الحمساوية!

هل تعود روح الخالد و"تدق ساعة العمل الثوري" بروح الشعب وليس بغيره..فهي الحقيقة الغائبة والمنتظرة!

ملاحظة: بعيدا عن أي تأويل، ما صدر من بيان عن "تحضيرية المجلس الوطني" في لقاء بيروت خطوة هامة وفاقت المتوقع..المأمول مواصلة العمل كي يتحقق المراد وهو معلوم جدا..لنقطع الطريق على المتآمر والمتآمرين بوحدة واعادة ترميم ما تم تخريبه!

تنويه خاص: معركة الرئيس الأمريكي المنتخب ترامب واجهزة الأمن الأمريكي خاصة السي آي أيه، لن تمر مرور الكرام..اغتيال كيندي لا زال حيا..فتذكروا يا أولي الألباب!

قطر تبدأ بتنفيذ مشروع بينت التهويدي..والرئاسة الفلسطينية صماء!

كتب حسن عصفور/ استكمالا لسياسة الإمارة القطرية باعتبارها قطاع غزة مقرا ومستقر لسفيرها في فلسطين منذ سنوات، أعلنت عن شروعها لبناء مقر السفارة واقامة السفير بشكل رسمي في مدينة غزة، على شريطها الساحلي فوق مساحة 5 دونمات، لم يعلن هل هي تبرع من سلطة حماس كرد لبعض جميل، أم أنه بمرسوم من الرئيس محمود عباس كرد لبعض جميل خاص، أم جاء عبر عملية شراء من مال الإمارة "الحلال" لأرض فلسطينية..

قطر الإمارة، بإعلانها هذه الخطوة، تعلن رسميا أنها بدأت في الشروع العملي لتنفيذ مخطط الوزير التلمودي الارهابي بينت، الذي أعلنه قبل أيام حول "حكم

ذاتي لبعض الضفة" وتحت سيادية "دولة اليهود"، و"دولة فلسطين في قطاع غزة"..

بعيدا عن أي ساذج يمكن أن يخرج من بين مؤيدي حماس، ويعتبر القرار القطري ترسيخا لواقع قائم، بأن السفير مقيم في القطاع منذ ما بعد الانقلاب عام 2007، فذلك كان جريمة سياسية صمت عليها الرئيس عباس لحسابات خاصة وشخصية وعائلية بعلاقته مع إمارة قطر، ولم يكن حسابا له صلة بألمسألة الوطنية..

ولكن، صمت الرئيس عباس وفرقته الماسية على الجريمة السياسية القطرية تلك، شيء وأن تذهب إمارة قطر الى اعتبار مدينة غزة عاصمة لـ"الدولة الفلسطينية"، فذلك ليس سوة الخطوة الأولى نحو التساوق السياسي مع المشروع التهويدي لحل القضية الفلسطينية، باعتبار قطاع غزة هو "دولة فلسطين"، ما يمثل عمليا استكمالا واقيعا للسياسة القطرية التي لعبت دورا مركزيا وحاسما في ضمان سيطرة حماس على قطاع غزة، بالاتفاق مع الإدارة الأمريكية ودولة الكيان وإجبار الرئيس عباس على مخطط اجراء الانتخابات عام 2006، ثم التعايش الموضوعي مع نتائج الانقلاب السياسية..

الاعلان القطري باعتبار غزة عاصمة لـ"دولة القطاع"، لا يمثل تساوقا مع مشروع اليمين المتطرف اليهودي فحسب، بل هو اعلان رسمي وصريح على التخلي عن قرار الأمم المتحدة الخاص بالاعتراف بدولة فلسطين عام 2012، في قرار 19/ 67 تحدث عن دولة فلسطين في الأراضي المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية..

اعلان إمارة قطر، باختيار غزة عاصمة لـ"دولة القطاع"، هو تخلي رسمي من دولة عضو في الجامعة العربية عن القدس كعاصمة لدولة فلسطين، ما يعني أنها بدات في استباق مشروع الرئيس المنتخب دونالد ترامب بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس، والاعتراف بها كعاصمة لدولة الكيان..

اعلان إمارة قطر عن غزة كعاصمة لـ"دولة القطاع"، هو تأكيد على خيارها اعتبار اسرائيل "دولة اليهود"، وهو أيضا ما يتساوق مع المشروع التهويدي للقضاء على المشروع الوطني الفلسطيني..

السؤال ليس لإمارة قطر، بل أولا للرئيس محمود عباس، الذي قدم للشعب الفلسطيني قبل أشهر "دورا تمثيليا نافس به نجوم الكوميديا"، حول رفضه لدور "الرباعية العربية" في المصالحة الوطنية الفلسطينية، واعتبره "تدخلا سافرا في الشأن الفلسطيني ومساسا بالقرار الوطني المستقل"، باعتبار "'إحنا الفلسطينية روسنا خشنة" كما قالها بسخرية يتسحق عليها دورا في مسلسل قادم..هل هذا القرار القطري مساس بالوطنية الفلسطينية ومشروعها وقرارها المستقل، ام هو جزء من مشروع متفق عليه بعلمك وموافقتك..

الصمت لا جواب له سوى أنك "شريك" بقرار الإمارة القطرية، ولو كانت أي دولة عربية أو غير عربية فعلت ما فعلت لما تركت بابا الا وفتحت صوتك وفرقتك وحواريك ملصقا لهم كل أشكال "الخيانة"، ولا نعتقد أن من قاد حملة ضد تصريح القيادي الحمساوي أبو مرزوق حول "الفيدرالية" وهو ليس متساوقا مع المشروع التهويدي، انطلقت حملة سياسية مسعورة ضده..أوليس هذا الفعل القطري أكثر خطورة مما قاله أبو مرزوق، لو كانت دوافع الرفض لكلامه حقا "وطنية"!..

والسؤال الثاني للأمين العام لجامعة العرب، هل تصمت على هذا الانحدار السياسي التآمري لكيان عضو بالجامعة التي أنت أمينها العام..

السؤال الثالث لحركة حماس، رفضكم الكلامي لدولة في غزة، تحت الاختبار العملي، رفضكم لبناء سفارة الإمارة القطرية في غزة هو المحك الحقيقي، صمتكم مهما كان الثمن هو موافقة عملية على مشروع "الحل اليهودي" للقضية الفلسطينية، وأنكم مع خيار "دولة قطاع غزة"..بامكانكم، وردا لجميل الإمارة عليكم، وهو جميل بلا حدود سياسي ومالي وقبله فضلها في منحكم السلطة التشريعية والتنفيذية ثم منحكم السيطرة على قطاع غزة بقوة السلاح تحت رعاية دولة الكيان، اعتبار هذا المبنى قنصلية للإمارة الخليجية، ولن تسمحوا بأن يسمى سفارة، وإقامة السفير فتلك مسألة تتعلق بالرئيس عباس فهو المسؤول عن ذلك..

السؤال الأخير للفصائل والقوى والشخصيات ومؤسسات المجتمع المدني، الصمت جريمة سياسية هي جزء من خيانة وطن وقضية وطن..أين أنتم منها..#الصمت_ خيانة..!

هل نرى خروجا شعبيا هاتفا "شكرا قطر لمالك ولا شكرا لمشروعك التهويدي الجديد"..ولسفيرها مع الف سلامة والرب داعليك، احمل حقائبك وإرحل ولا أهلا ولا سهلا بك ما دام مشورع إمارتك قائم!

هل يحدث وتنتفض حركة سياسية لاسقاط المشروع القطري البينتي..هذا هو المأمول من شعب الجبارين بروح الخالد المؤسس القائد العام لشهداء فلسطين ياسر عرفات!

ملاحظة: تركيا أدانت عملية القدس ووصفتها كما نتنياهو بـ"العمل الجبان والارهابي"..هذا ليس مفاجئا لمن يعرف الحقيقة الأردوغانية، لكن أن تكتفي حماس بتصريح مخفي، لم تنشره مؤسساتها الإعلامية المعروفة، مستهجنا لا أكثر فتلك هي الإدانة الحقيقية لحماس قبل تركيا..المال بات عارا لبعضهم!

تنويه خاص: فضيحة نشرتها مواقع التواصل الإجتماعي لبعض من يسمون "قادة فصائل" وهم يمارسبون "لعبة الورق - تريكس"، خلال مناقشة أزمة الكهرباء المفتعلة والمقصودة أيضا، عار يلحق بهم ..الصور معلومة فوجبت المحاسبة للمستخفين..!

ماذا نريد..حكومة للسلطة أم حكومة للدولة..فالفرق جوهري!

كتب حسن عصفور/ أنهت فصائل "العمل الوطني الفلسطيني" - من اليوم لن استخدم تعبير و"الاسلامي" فهذه صفة طائفية مقيتة ، فالدين لله والوطن للجميع فلا تمنوا علينا بدينكم - جولة جديدة من جولات الكلام في العاصمة الروسية موسكو، ورغم اهمية ما صدر من بيان، لما لروسيا من وزن ودور مختلف، واللعب معها ليس كغيرها، فإن البارز فيما أعلن أن الفصائل لا تزال تعيش حالة ارتباك سياسي واضح، في تحديد السؤال قبل الجواب..

الفصائل بمختلف مسمياتها، تحدثت عن ضرورة تشكيل "حكومة وحدة وطنية" تستبق تشكيل المجلس الوطني، وفقا لاعلاني بيروت وموسكو في يناير الحالي، كخطوة لا بد منها لإنهاء الانقسام..

الدعوة من حيث الشكل تمثل نقلة سياسية هامة وضروية جدا، ولا حل لأي قضية دون إنهاء الانقسام، ولا وزن للقضية الفلسطينية مع استمراره، بل ان الانقسام هو العنصر المكمل للمشروع الاحتلالي، وكل ما يبقيه يوما، يطيل يوما في عمر الاحتلال..

لكن ما يلفت الانتباه، وما يجب التوقف أمامه، ما هي تلك الحكومة المراد تشكيلها، هل هي حكومة للسلطة الوطنية القائمة بكل ما لها من واجبات وحقوق نص عليها النظام الاساسي المقر عام 1996، أم أنها حكومة ستكون لدولة فلسطين، وعندها سيكون واجبا ضروريا تحديد وظيفتها وفقا لنص دستوري جديد..

نقاش هذه المسالة، ليس من باب الترف السياسي - الفكري، والذي لا وقت له، أمام حركة الأحداث المتسارعة الضاغطة على القضية الوطنية، ليس مع دولة الكيان ومشروعها الاحتلالي فحسب، بل داخليا وخارجياأيضا..

وبما أن فصائل العمل الوطني لم تقف كثيرا أمام ماذا تعني بتلك الحكومة، مفترضين حسن النوايا، فذلك لا يعني عدم الانتباه لها، بل وجب مبكرا وقبل الذهاب بعيدا لأن تقف أمام تحديد معنى المراد السياسي لطبيعة الحكومة المراد تشكيلها، بغض النظر عن مدى صدقها من عدمه، فتلك مسالة لا مجال لها هنا..

وكي لا تستمر حركة التشويش السياسي، وندخل في مرحلة ارباك فوق الإرباك، آن الأوان ان تقف مختلف القوى الوطنية بكل أطيفاها ومكوناتها الفكرية، امام سؤال الضرورة: اي حكومة نريد؟!

لو قررت الفصائل بكامل هيئتها تمسكها بخيار "حكومة وحدة وطنية للسلطة" بواقعها الراهن، فعليها أن تدرك جيدا أنها بذلك تعلن استمرار المرحلة الانتقالية مع دولة الكيان، بكل ما عليها ولها من التزامات مع الجانب الاسرائيلي، وهي بذلك تعطي تمديدا سياسيا للوضع الراهن، بكل ما يحمله من تجاوزات من دولة الكيان..

حكومة المرحلة الانتقالية، تعني أنها لا تستيطع ان تعيد النظر جذريا في الاتفاقات الموقعة، بل ولا تستطيع ان تقوم بتنفيذ كل قرارات المجلس المركزي

بتحديد العلاقات مع دولة الكيان، بما فيها التنسيق الأمني، وكل ما يمكنها فعله هو "تقييد بعض الاتصالات الجارية وتقنينها بالحد الأدنى..

تلك مسألة جوهرية يجب أن تقف أمامها هذه القوى، قبل ان تواصل الحديث عن رفع شعار، وتطالب بمهمة دون أن تدقق في مضمونها، وهنا يصبح الحديث عن أي مهام سياسية لحكومة المرحلة الانتقالية ليس سوى "كذبة سياسية"، كونها ووفقا للإتفاقات الموقعة لا دور سياسي لها، ولا برنامج سياسي لها، وهي تنفذ سياسة الرئيس التي يجب أن تقرها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وفقا لقرارات المجلسين الوطني والمركزي..

لذا من يتحدث عن برنامج سياسي لحكومة المرحلة الانتقالية يجهل ما هو قائم، ووظيفة الحكومة ذاتها..

ولكن، لو أرادت الفصائل أن تذهب لحكومة وطنية تنهي المرحلة الانتقالية، فهنا يجب عليها أن تتحدث عن "حكومة لدولة فلسطين"، وهذه حكومة تختلف جوهريا عن حكومة المرحلة الانتقالية وتتطلب القيام بالخطوة الأبرز قبل تشكيلها، وهي العمل على تنفيذ اعلان دولة فلسطين حسب قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، بحيث تكون حكومة دولة فلسطين وليس سلطة المرحلة الانتقالية..

حكومة دولة فلسطين، تتطلب وجود برلمان الدولة، والذي لن يكون هو برلمان السلطة "التشريعي"، ومؤقتا والى حين اجراء الانتخابات العامة لبرلمان دولة فلسطين، يمكن تأسس برلمان مؤقت من أعضاء المجلسين المركزي والتشريعي، يكون هو صاحب الولاية التشريعية والرقابية على السلطة التنفيذية، رئاسة وحكومة، ويقوم برلمان الدولة باتتخاب رئيسا لدولة فلسطين كحل انتقالي الى حين توفر الظروف لاجراء الانتخابات الرئاسية لدولة فلسطين..

حكومة دولة فلسطين، تتحمل وضع البرنامج السياسي كاملا، وهي وحدها تكون مسؤولة عنه أمام البرلمان، وهذا يستجوب ضياغة، وبشكل سريع، نصوص مواد قانونية الى حين اقرار مشروع الدستور لدولة فلسطين بشكل نهائي، لتنظيم العلاقات بين الرئاسة والحكومة والبرلمان..

المسألة، ليس في أن نتحدث او نتوافق على شعارات أو مطالب "جميلة"، ولكن ما هي تلك المطالب وحقيقة خدمتها للمشروع الوطني، فأي حكومة تديم المرحلة الانتقالية هي حكومة تطيل في أمد الاحتلال وتحكمه بالمشروع الوطني، بعيدا عن "النوايا الطيبة"..

حركة التشويش السياسي للفصائل وجب ان تنتهي قبل انتهاء الانقسام، فالتشويش ذاته هو المغذي الاساسي لاستمرار الانقسام بالتالي استمرار الاحتلال..

ماذا نريد تلك هي المسألة!

ملاحظة: "بكائية ابو حسين أوباما"على الحال الفلسطيني لو بكى 5% منها طوال السنوات الثمانية لحكمه لخلصنا من الصراع يا "بركة"..دموع فالصو وحياتك لا تستحق سوى الرجم بحذاء الشاب العراقي الزبيدي..أتذكره!

تنويه خاص: ما نشره النائب العام المصري من اعترافات لا يشير الى تورط حماس في دعم الارهاب الإخواني ضد مصر..ما لم يكن هناك أسرار لم تنشر نكون بدأنا نحو تصويب مسار علاقة ملتبسة..طبعا كل الآماني ان لا تكون هناك شبهة حمساوية!

مقترحات أمام تحضيرية" الوطني" لـ"تجديد الشرعية" سياسيا وتمثيليا!

كتب حسن عصفور/ بالقياس الزمني لم يعد هناك الكثير من الوقت لتبدأ اجتماعات تحضيرية "المجلس الوطني الفلسطيني" في العاصمة اللبنانية بيروت يوم الثلاثاء القادم العاشر من يناير 2016..

وحسنا تم الخروج من دائرة النقاش حول مكان الانعقاد لهذه اللجنة، الذي كان سيصبح أداة طعن مبكرة حول القادم، ونظريا الدعوة وجهت الى مختلف الأطراف لكي تشارك في اللقاء القادم..

وجاءت مبادرة الجبهتين الشعبية والديمقراطية ذات النقاط الخمس لتضفي بعضا من "الإثارة السياسية" الى المشهد السياسي، خاصة في ظل نقاش البعض أيذهب

الى اللقاء أم ينتظر أجوبة لـ"شروط" يراها ضرورة لتحديد مسار الخطوة اللاحقة، دعوة الجبهتين للمشاركة وفق مسار واضح نحو ما سيلي اليوم التالي صحيحة ووجب التجاوب معها ..

ولعل الأكثر أهمية، موافقة حركة حماس الحضور والمشاركة في لقاء تحضيرية "الوطني"، حيث يمكن وصف قرارها بـ"خطوة تاريخية"، من حيث أنها المرة الأولى التي ستشارك فيها حماس ضمن لجنة خاصة بمنظمة التحرير لمناقشة المجلس الوطني القادم، وهي تختلف عن اللقاءات السابقة التي كانت حماس جزءا منها، بما فيه "لجنة تفعيل منظمة التحرير"، والتي لم تجتمع بعد الحديث عنها سنوات وسنوات، كما هو كل ما له صلة بأي إطار توحيدي..

قرار حماس بالحضور، كان صائبا من الناحية السياسية خاصة وأن البعض كان يراهن على مقاطعتها، كي تستخدم ذريعة للمضي في مخطط خاص، كما حدث في ذات سياق مخطط الانتخابات البلدية سابقا، حيث يخطط لقراراته على ضوء تقديرات "أجهزته الأمنية" التي فقدت كثيرا من "ذكاء المهنة" لأنها تحولت الى أجهزة خاصة لتلبية الرغبات الخاصة للفرد وليس الوطن..

موافقة حماس، كانت ضرورة عملية وسياسية، وهو أيضا القرار المنتظر أن يكون من حركة الجهاد حيث مشاركتها في اللقاء سيمنح "ثقل سياسي خاص" ووزن لا يمكن تجاهله على طاولة البحث..

المشاركة للكل الوطني في لقاء بيروت هو المقدمة الأولى نحو استعادة الشرعية الفلسطينية المختطفة منذ سنوات وتجديد شبابها بعد اصابتها بكهل سياسي قارب "الزهايمر السياسي"، اصاب القضية الفلسطينية بوكسات لا متلاحقة، رغم الانتصارات التي تم تجميدها بفعل فاعل معلوم..
كثيرا من الأسئلة التي ستجد طريقها الى طاولة حوار بيروت، تبدأ بالسؤال الجوهري حول المجلس القادم ذاته، تشكيلا وسياسية وأدوات، وبالتأكيد القضية الأكثر تعقيدا ستكون حول تشكيلة المجلس، ومكانة حركتي حماس والجهاد في عضويته نسبة وقدرة، ومقياس التقدير الذي يجب أن يكون لتقدير ما لهما حقا، وليس ادعاءا..

بالتأكيد، عضوية المجلس الوطني، ليس هي كالمجلس التشريعي، ولا يقاس على انتخابات 2006 معيارا حسابيا لقوة الفصائل، حيث التمثيل في الوطني لكل شعب فلسطين في مختلف أماكن تواجده، مع الأخذ بعين الاعتبار مكانة الضفة والقطاع..دون الحديث عن خسارة طرفي النكبة الانقسامية للكثير نتيجة ما فعلا من مصائب لفلسطين..

الابداع الفلسطيني نحو التجديد سيبدأ من البحث عن "حل عملي" لتلك المسألة، التي ستكون هي "بيضة القبان" في جدول أعمال المجلس، بعيدا عن ما سيقال من "كبشة الفصائل" حول المهام الوطنية الكبرى، فتلك مسألة تلي كل ما له صلة بحقوق الفصيل قبل حقوق الوطن..

ودون أي مساس بحق الفصيل أي فصيل، فالضرورة الوطنية تفرض ان لا تكون هي أيضا نقطة الانفصال وتكريس الانقسام ليصيح واقعا وطنيا عاما، هو أكثر خطورة من الانقسام الراهن، كونه سيطال "الممثل الشرعي والوحيد" للشعب الفلسطيني، وخطر تشكيل "مواز سياسي" هناك ظروف قد تجده وسيلة إبتزاز للفلسطيني بصفته ودوره ومكانته..

بقدر لا يجوز تسطيح قيمة الحق الفصائلي، فلا يجوز أيضا وضعها "نقطة الفصل الوطني"، وعليه مطلوب التفكير الشمولي وفقا لمعايير خاصة يتم الاتفاق عليها، أو تشكيل لجنة مصغرة يفضل أن لا تكون فصائلية، لوضع تلك المعايير الخاصة بالتمثيل الجديد للمجلس الوطني، وقبول عضوية حماس والجهاد، وبالمقابل اعادة النظر في ميزان التمثيل القديم..

وبموازاة ذلك، يجب الانتباه جيدا لرسم "آلية جديدة" لعمل مؤسسات منظمة التحرير وفق للتطور المقبل، الذي يجب أن يكون أولوية وطنية هو اعلان تنفيذ قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012 حول دولة فلسطين، كرد عملي على المشروع التهويدي، واعلانا رسميا لانتهاء المرحلة الانتقالية السياسية في الضفة والقطاع..

اعلان دولة فلسطين ليس اعلانا سياسيا فحسب، كما يعتقد البعض، بل هو اعلان قانوني وسياسي في آن، حيث يتطلب ذلك تشكيل برلمان الدولة المؤقت، ورئيسها

والذي يجب أن لا يكون هو رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ومن هنا تبدأ رحلة جديدة لصياغة مهام منظمة التحرير المستقبلية وفقا لاعلان دولة فلسطين..

اعلان الدولة يتطلب صياغة سياسية وتمثيلية لمنظمة التحرير بما يتوافق ووجود الدولة، باعتبارها دولة كل الفلسطينيين، وتصبح مهام المنظمة مختلفة عن دورها الراهن، وهذه مسألة غاية في الدقة السياسية، لكنها يجب أن تكون ضمن أولوية البحث الوطني، خاصة وانها سترتبط ارتباطا وثيقا بمثياق المنظمة وفقا للتطورات المقبلة، حيث اعادة النظر فيه يصبح ملحا، ليس وفقا للاتفاقات الموقعة كما كان شرطا سابقا، لم يعد له قيمة راهنا بعد أن أنهت دولة الكيان كل ما له صلة بتلك الاتفاقات، بل بضرورة تحديد مهام المنظمة وأطرها التمثيلية، وفقا للمتغير الوطني الجديد..

ما يجب البحث فيه لو أريد حقا استعادة الشرعية الوطنية وتجديد دورها وحضورها، ان نرى، لجانا تنبثق عن تحضرية الوطني من أجل:

*دراسة تمثيل القوى الجديدة بما فيها حركتي حماس والجهاد..

*دراسة تشكيل المجلس القادم..

*دراسة اعلان دولة فلسطين بديلا للمرحلة الانتقالية بما فيها السلطة القائمة.. وما يتطلبه ذلك من تشكيل مؤسسات دولة فلسطين، وفصل رئاستها عن رئاسة منظمة التحرير..

*دراسة مهام منظمة التحرير وتشكيل أطرها وفقا لاعلان دولة فلسطين..

* دراسة ميثاق منظمة التحرير وفقا للمهام الجديدة للمنظمة..

ذلك بعضا مما نأمل نقاشه والعمل من أجله لوأريد حقا البحث عن خدمة فلسطين القضية..

ملاحظة: بيان الجبهتين الشعبية والديمقراطية حول المجلس الوطني، جاء وكأنه ايضا، بيان نعي لـ"التحالف الديمقراطي" الرباعي الأبعاد..لو مش هيك فسروا ليش صار هيك!

تنويه خاص: مؤتمر غزة حول العلاقات المصرية الفلسطينية رسالة "حب سياسية" الى الشقيقة الكبرى، نأمل الا تكون رسالة تنغيص على بعض من لا يريد خيرا للعلاقة تلك وقبلها خيرا لأهل القطاع..قولوا آمين!

من نصدق: تنفيذية المنظمة أم أمين سرها!

كتب حسن عصفور/ بعد أن تم كشف "هزالة" القرار 2334 وتوضيح أنه قدم تنازلات جوهرية لصالح "البيت الأبيض" الأمريكي، عن قرارات سابقة لمجلس الأمن، وعن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول دولة فلسطين، التقت، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في 2016/12/27 بعد غيبة طويلة، واصدرت بيانا "شاملا" تضمن لكل ما يطلبه الفلسطيني ردا على دولة الكيان (على طريقة ما يطلبه القارئون)..

ودون استعراض للبيان بنصه كاملا، فما يهمنا تبيانه ذلك الاستهتار الذي يصر عليه فريق الرئيس محمود عباس وخاصة "أمين سره" صائب عريقات عضو مركزية فتح، عندما يكتب بيانا، يحمل من "لغة الغضب الثوري" ما يخلق حالة "رضى شعبية"، ويخرج لوسائل اعلام محلية ليتحدث بلغة "الرافض المهتاج "، بأن السلام قد تم تدميره من قبل حكومة نتنياهو، ولا عودة لزمن المفاوضات، دون تحقيق شروط محددة، وللدقة نوردها كما جاءت في بيان التنفيذية ضمن الفقرتين الخامسة والثامنة:

"5. تؤكد اللجنة التنفيذية لمُنظمة التحرير الفلسطينية أن الحكومة الإسرائيلية تنصلت من كل الالتزامات المترتبة عليها من الاتفاقات المُوقعة مع م.ت.ف، وتؤكد أن لا إمكانية للاستمرار في التنفيذ من جانب واحد، وتدرس اللجنة التنفيذية خياراتها للرد على ما أعلن من قرارات إسرائيلية بما في ذلك تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني الخاصة بتحديد العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع سلطة الاحتلال (إسرائيل).

"8. تؤكد اللجنة التنفيذية استعدادها ومن خلال مؤتمر دولي كامل الصلاحيات للسلام، لإجراء مُفاوضات حول قضايا الوضع النهائي كافة على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ودون استثناء وبما يضمن التزام سُلطة الاحتلال (إسرائيل) بوقف شامل للنشاطات الاستيطانية ومن ضمنها ما يُسمى النمو الطبيعي وبما يشمل القدس الشرقية، وكذلك قبولها لمبدأ الدولتين على حدود 1967."

هذه فقرات واضحة اللغة ودقيقة الكلمات، وبعد أيام عدة لاغير، يخرج علينا "أمين سر التنفيذية" د.عريقات، في مقابلة مع وكالة سبتونيك الروسية، بتاريخ 7 يناير 2017، ليعلن استعداد "القيادة الفلسطينية" - لازال السؤال بلا إجابة من هي بالضبط هذه القيادة -، لعقد لقاء تفاوضي فلسطيني اسرائيلي روسي في موسكو..

وهنا، من نصدق بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، المفترض انها المسؤولة المباشرة عن رسم السياسة العامة للشعب الفلسطيني بصفتها التمثيلية، أم من عينه الرئيس عباس أمينا لسر التنفيذية، هل نصدق أنه لا لقاءات تفاوضية مع الجانب الاسرائيلي، ثنائية أو ثلاثية، سوى عبر مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، أم أمين السر صاحب "الختم" بأنه ينتظر موافقة نتنياهو على اي لقاء للتفاوض اينما شاء ووقتما شاء..

عمليا، ودون أي إنتقاص من مكانة "التنفيذية"، فإن الأصدق هنا هو صائب عريقات، وأن كل بيانتها وقراراتها هي والمجلس المركزي لا تشكل أي قيمة للرئيس عباس وفريقه السياسي الخاص وبالتحديد أمين سر هذا الفريق، فهم قدموا كل "الضمانات" للإدارة الأمريكية، وبعض دول أخرى، ان لا طريق لهم سوى المفاوضات، أي مفاوضات توافق عليها حكومة نتنياهو، وبدون أي إشتراطات..تلك هي سياسة الرئيس عباس المعلنة رسميا والتي يرددها في كل تصريحاته، خاصة عندما يستقبل وفدا يهوديا أو اسرائيليا..

وللدقة فإن أقوال عباس وعريقات، تنسجم تماما مع نصوص قرار مجلس الأمن 2334 الأخير، الذي وضع "المفاوضات" شرطا وخيارا وحيدا، لأي قرار أو نشاط..ولذا يمكن لحكومة نتنياهو أن تتهم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في

بيانها الأخير، وقد لا نرى بيان لها سوى بعد أسابيع، بخرق قرار مجلس الأمن بوضع "شروط" للتفاوض، وهو ما ليس مذكورا في القرار..

يستطيع الرئيس عباس وفريقه أن يصارحوا الشعب الفلسطيني بالحقيقة، ولو لمرة واحدة، باعلامهم أن المفاوضات ولا غيرها، ثنائية، ثلاثية، جماعية، هي السبيل الوحيد الممكن الذي يملكون، هو خايرهم ولا خيار غيره عندهم، وغير ذلك لا تنتظروا..خيارهم ليعلنوه، والشعب من يقرر أن يقبل أو لا يقبل، وعندها يختار سبيل التعبير عن الخيارات تلك..أما الاستمرار بالتزوير العلني والتدليس المتواصل فهذا لا يليق به ولا بالشعب الفلسطيني، ولنتجاهل التنفيذية ومؤسسات المنظمة، لأنها لا تمثل أي قيمة للرئيس عباس سوى ديكور اعلاني لا أكثر..

الصراحة أنجع من الدهلسة..بل واكثر إحتراما للذات، افتراضا أن هناك من يريد هذا الإحترام!

ملاحظة: فيديو فضيحة الديبلوماسي الاسرائيلي في لندن حول تآمر مشترك لاسقاط من يؤيد الحق الفلسطيني، مرت وكأنها لا تعني أهل "المقاطعة"..تخيلوا لو كان الفيديو لفلسطيني عادي مش ديبلومسي شو عملت حكومة بيبي فينا..يا خزينا منهم!

تنويه خاص: "أزمة الكهرباء" في غزة طلع لها فوائد جانبية، فضحت زيف حماس بقدرتها على البناء والحكم..وحركت الناس للتظاهر وتعرية "ظلامية الأمن الحمساوي"..عفكرة في الضفة كمان أمن الرئاسة مش مختلف بظلاميته على من يتظاهر مش بهوى الرئيس!

نتيناهو "يعبرن" وديعة كيري" ..ألا زلتم تنتظرون!

كتب حسن عصفور/ رغم المطاردة الساخنة التي يعيشها رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب بيبي نتنياهو وعائلته، في قضايا فساد باتت رائحتها تزكم أنوف سكان الكيان وجواره، حاول نتنياهو أن يقلب طاولة النقاش السياسي في الكيان ومحيطه، من "قضايا فساد وفضائح الحرب على قطاع غزة عام

2014"، الى تصور سياسي جديد لمفهومه لأسس التفاوض مع الفلسطينيين، وصاغها ليس كـ"موقف اسرائيلي"، بل كـ"شروط" وجب القبول بها..

"مبادئ نتيناهو" تلخصت في عنصرين أساسيين:

*الاعتراف الفلسطيني بـ"يهودية دولة اسرائيل"، وبالتالي سيكون شرطا على الدول العربية أيضا..

*عدم تنازل اسرائيل عن الأراضي ما بين البحر المتوسط ونهر الأردن..

والحقيقة أن الشرط الأول ليس جديدا بالمعني الاعلامي، فهو جزء محفوظ منذ سنوات، وبعد اغتيال ياسر عرفات، اصبح هذا طلبا متكررا لحكومة الكيان، دون أن يجد له صدى في الطرف الفلسطيني، بغض النظر عن سقوط البعض في الاستخاف بهذا "الشرط" منذ البداية وعدم التعامل الجاد بتوضيح مخاطره، والصمت على من حاول "اقتباسه" من قرار التقسيم كما فعل جون كيري قبل رحيلة بأيام، رغم الفرق الكبير بين هذا وما نص عيه قرار التقسيم 181 عام 1947..

ولذا فما كرره نتنياهو يوم 25 يناير 2017 داخل أروقة الكنيست الاسرائيلي حول "يهودية اسرائيل"، ترجمة عبرية لطلب جون كيري وزير خارجية أمريكا في مؤتمره الصحفي الأخير بصفته الرسمية يوم 28 ديسمبر 2016، عندما اقتبس جزءا من قرار التقسيم ليمرر مطلب اسرائيل واللوبي اليهودي في أمريكا حيث قال نصا: ("تحقيق فكرة القرار 181 للجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 1947 بشأن دولتين وشعبين احدهما يهودي والآخر عربي، مع اعتراف متبادل ومساواة في الحقوق لمواطني كل منهما". "هذا كان المبدأ الأساسي لحل بدولتين منذ البداية: اقامة دولة للشعب اليهودي ودولة للشعب الفلسطيني، يمكن لكل منهما تحقيق تطلعاته فيها").

أي إدارة أمريكية قاددمة لن تهمل هذه التوصية، خاصة أن فرقة الرئيس عباس وهو شخصيا رحبوا بخطاب كيري، وأعلنوا رغبتهم بـ"الإشتبالك التفاوضي" على اساس ما جاء به..ففي تصريح صحفي تلاه نيابة عن الرئيس عباس أمين

سر تنفيذية منظمة التحرير صائب عريقات، بعد دقائق فقط من انتهاء كيري لمؤتمره الصحفي قال:

(استمع الرئيس محمود عباس باهتمام بالغ لخطاب وزير الخارجية الامريكي جون كيري، حيث أكد التزامه بالسلام العادل كخيار استراتيجي.. وقال: إنه في حال وافقت الحكومة الاسرائيلية على وقف النشاطات الاستيطانية وبما يشمل القدس الشرقية، وتنفيذ الاتفاقات الموقعة بشكل متبادل، فإن القيادة الفلسطينية على استعداد لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي ضمن سقف زمني محدد وعلى أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة..)

موقف عبر عن سذاجة سياسية لا أكثر، ظهرت وكأن هناك "صفقة سياسية" تم الترتيب لها، رغم انتهاء عهد أوباما وكيري..

ولكن، المفاجأة الجديدة، والتي يمكن اعتبارها تطرح لأول مرة من مؤتمر مدريد للسلام 1991، وبعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 اختفى كليا، شرط "سيطرة أمنية اسرائيلية كاملة على كافة المناطق ما بين نهر الاردن والبحر المتوسط".

ما قبل اتفاقات السلام كثيرا ما رددت اسرائيل تلك العبارة، ولكن لنقف ما الذي استجد ليعود نتنياهو الى "هذا الشرط"، الذي لم يحدد ما هي تلك الأراضي التي ينوي السيطرة عليها، وعمليا هي غالبية مساحة الضفة الغربية لو تم التدقيق في مصطلح "المناطق بين نهر الأردن والبحر المتوسط"..

لو عدنا لخطاب كيري المشار له سابقا، لوجدنا جديدا سياسيا ، لم يرد في أحاديث وزراء الخارجية السابقين لكيري منذ ما بعد مدريد، عندما تحدث عن "اقامة حدود آمنة ومعترف بها من قبل الأسرة الدولية و"تلبية احتياجات إسرائيل في مجال الأمن بشكل مرض.."

هذه هي جوهر الكذبة السياسية التي كان قادة الكيان ما قبل توقيع اتفاق أوسلو يرددونها، حدود تلبي احتياجات أمن اسرائيل..وهي التي عمليا ترى خطرا وعدوا في كل بلد عربي مهما وقعت معها اتفاقات..

لذا الجريمة السياسية ليس فيما قاله نتنياهو، ولا ما قاله كيري، بل في صمت "ممثل الشعب الفلسطيني" عن ذلك، بل الأسوأ ان يصدر ترحيبا متسرعا ثمنا لصفقة مريبة تم تمرير ما سيكون "عقدة سياسية" لاحقة..

نتنياهو عمليا قام بترجمة "مطالب كيري" الى اللغة العبرية بتصرف محدود، وبما يخدم مصلحته..

هل يعترف من ارتكب "الجرم السياسي" بجريمته، ويعتذر للشعب الفلسطيني على "حماقة كبرى" الحقت ضررا سياسيا، ويعاقب من كان سببا بها، أم يصر الرئيس عباس وذات الفريق الذي ساهم في طبخة "وديعة كيري العبرانية"، على البحث عن "الاشتباك التفاوضي"..

متى تدرك هذه الفرقة معلما واعضاء انه آن أوان العمل الجاد وفق رؤية وطنية لتنفيذ قرارات المجلس المركزي وما ورد في أخر بيان للجنة التنفيذية حول تحديد العلاقة مع الكيان، والبدء العملي في تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012 حول دولة فلسطين..

وماذا لو تجاهل الرئيس وفرقته ذلك، الا من سبيل لردع تجاهلهم لقرارات الشرعية الوطنية الرسمية والشعبية..

هل نقول دقت ساعة عمل التفكير لوضع نهاية لخطف الشرعية الوطنية قبل ان يتم سوقها في نخاسة نتنياهو!

ملاحظة: ما اقدمت عليه حركة حماس باصدار احكام ضد شباب من فتح ومسببات الحكم، تكشف أن قيادة حماس تصر على هدفها الكياني في "دولة غزة"..الأحكام بمسبباتها عار وطني وجب مقاومته وردعه واساقاطه..

تنويه خاص: في ذكرى رحيل القائد الوطني الكبير جورج حبش، رمزا للثورة الكفاحية والأخلاق الانسانية، نقف لنتذكر ما كان به من سمات أحالته ركنا وطنيا في مسار طويل..جورج حبش انت إنسان ثوري تعيش بين شعبك ويكفيك ذلك فخرا!

هل يستجيب الرئيس عباس للأمر الفصائلي في "اعلان موسكو"!

كتب حسن عصفور/ تناولت وسائل اعلام متنوعة ما أسمته بـ"إعلان موسكو" بين الفصائل الفلسطينية ، التي تحاورت لثلاثة أيام، والتقت بوزير خارجية روسيا، النجم الصاعد في السياسة الدولية سيرغي لافروف، اعلان حمل ما يمكن وصفه بعض خيوط لمؤشرات تريح النفس الفلسطينية المصابة بحالة "غثيان" مما يسمى بلقاءات "السياحة التصالحية".

الجديد، فيما سيعرف لاحقا بـ"اعلان موسكو"، انه تحدث مباشرة، وعلى لسان رئيس وفد فتح الدائم للعملية التصالحية، عزام الأحمد، انهم سيتوجهون الى الرئيس محمود عباس خلال 48 ساعة كي يبدأ فورا مشاورات لتشكيل "حكومة وحدة وطنية"، بعد أن اصبحت "النوايا أفضل بين كل الفلسطينيين من أي مرحلة مضت" وفقا للأحمد..

هذا هو الجوهري الجديد المختلف عما سبقه، هو أن تعلن فتح ذلك، وعلها المرة الأولى التي يستخدم فيها هذا "التعبير المحدد"، للطلب من الرئيس عباس البدء بإجراء المشاورات، وهو ما يمكن اعتباره نقطة حسم سياسي، أرسلت الى الرئس عباس..

الرسالة القادمة من موسكو، عبر المعلن بلسان رئيس وفد فتح، تقول ان المسؤولية الآن تنتقل من الفصائل المتنازع ريحها منذ زمن بعيد، الى مقر الرئيس محمود عباس في المقاطعة، حيث تصبح مسؤوليته التنفيذية، بحكم منصبه الدستوري، ان يبدأ في التحرك لتنفيذ "أمر الفصائل المتفق عليه في اعلان موسكو"، نحو تشكيل "حكومة وحدة وطنية"، تستبق عقد المجلس الوطني الفلسطيني..

الجوهري هنا، هو أن حركة فتح، الى جانب الفصائل أخلت أي مسؤولية تعطيلية عليها لاحقا، ورمت بثقلها على كاهل الرئيس عباس، وهو ما يمكن اعتباره شكلا من أشكال "الإنقلاب الايجابي" من فتح كبداية عملية لتجاوز الكارثة الانقسامية، بل ويضع حركة حماس أمام إختبار حقيقي وكشف مضمون سلوكها وموقفها..

ربما يسارع البعض الفلسطيني الى تكرار ما هو مكرر من تسخيف اي نتيجة لهذا الاعلان، نتيجة لخبرة عملية طويلة إمتدت طوال 12 عاما، من الاتفاقات والاعلانات، ما قبل انقلاب حماس، لاحقا "خطف الشرعية الوطنية" من طرفي الانقسام، ولهم كل الحق المطلق في أي انطباع قد يرونه نحو اعلان موسكو..

ولكن، هنا لا بد من وقفة للتفكير لتناول ما هو المختلف اليوم عما سبق:

*الاعلان جاء في العاصمة الروسية التي تعود بقوة غير معقولة وتسارع رهيب لاحتلال دورها في رسم "المشهد السياسي الكوني"، وايضا باتت اليوم هي اللاعب المركزي في قضايا إقليمية جوهرية، خاصة المسألة السورية..

*موسكو اليوم ليست موسكو السنوات السابقة، كما هي ايضا ليست موسكو عاصمة الاتحاد السوفياتي، هي خليط بين روح الاتحاد السوفيتي وايضا بروح التعامل وفقا للمصلحة والمصالح، وليس روح "الرفاق" فحسب..مزيج وجب الانتباه له جيدا..

*موسكو اليوم، لها علاقة مميزة مع ادارة الرئيس الأمريكي المنتخب، ما قد يساهم في البحث عن "حلول العقد السياسية الكبرى"، ومنها القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الاسرائيلي، لذا اي صفقة لحل سياسي لن تكون خارج موافقة روسيا بل ورضاها..

*موسكو اليوم لها علاقة خاصة أيضا مع دولة الكيان، نتيجة التطورات العسكرية في سوريا، ووجود قواعد روسية خاصة في سوريا، ونصب شبكة صواريخ هي أحدث منظوماتها، لن تكون صامتة عند الضرورة..

*موسكو اليوم، وهي تبحث عن اعادة ترتيب حضورها السياسي العام في المنطقة، تدرك قيمة وأهمية فلسطين، ولذا لن تقف متفرجة كما أمريكا وغيرها نحو الواقع القائم، وهي تعلم يقينا أن لا مجال لأي تطور لحل سياسي دون إنهاء الانقسام..

تلك عناصر لا يجب أن تغيب عند تناول جديد اعلان موسكو عما سبقه، ليس فيما ورد بالنص ذاته، ولكن فيما هو الجديد المؤثر خارج النص..

لأول مرة منذ الانقسام الأسود، يتم توافق الفصائل على الطلب من الرئيس البدء الفوري من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهذه ليست مسألة هامشية أو تفصيلية، بل جاءت كـ"أمر فصائلي" نحو الانطلاقة المطلوبة..

وعل الشرطية في تشكيل حكومة وحدة وطنية قبل عقد المجلس الوطني، تمثل خطوة سياسية هامة، بل وقد تكون مركزية في الحراك القادم، لتؤكد جوهر اعلان بيروت قبل ايام..

الشرطية على عقد المجلس الوطني تنطلق من حكومة وحدة وطنية، وهذه رسالة ذات مغزى كبير، ولعها رسالة صارخة لرفض أي محاولة لعقد مجلس وطني فلسطيني دون اتفاق، بل انها تشترط انهاء الانقسام قبل الانعقاد..

عناصر جديدة، هامة وجب رؤيتها قبل أن يبدأ "لغو الكلام" لاحباط المستحدث الايجابي الوطني..

ورغم تجاهل وسائل اعلام الرئيس عباس كافة لاعلان موسكو، وكأنه حدث يخص بلاد غير التي نعيش، لكن ذلك التجاهل لا يغير الحقيقة: المسألة الآن في "بيت الرئيس عباس"..فهل يستجيب للأمر الوطني، ام يتجاهله ويذهب لخيار انفصالي جديد..

لكل خيار ثمن..ولهذا قراءة أخرى لو كان للحياة رؤية أخرى!

ملاحظة: تزايدت حركة الاعدام التي تنفذها قوات الاحتلال نحو شباب فلسطيني..الشهيد العمور في بيت لحم والشاب المهداوي في طولكرم..الإعدام موثق..ماذا ستفعل "قيادة المقاومة الذكية" مع هذه الاعدامات طبعا غير أنها تدرس وقد..!

تنويه خاص: كيري وزير خارجية اميركا المنصرف قريبا الى بئس مصيره، يحاول أن يبرأ نتنياهو من كوارثه السياسية رغم انه ايضا ساقط ..كيري قال ان نتنياهو لم ينفذ حل الدولتين بسبب تحالفه..في أتفه من هيك حكي من هيك شخص ..طبعا غير من صدق كلامه قبل ايام!

..وبدأ الإعداد لـ"صفقة ما بين الصفقات"!

كتب حسن عصفور/ توقيت اجتماع تحضيرية "المجلس الوطني الفلسطيني" بصدفتها، جاءت في لحظة سياسية فارقة وطنيا ودوليا، ولنتناسى عربيا في هذه المرحلة، لأسباب لم تعد مجهولة، ولذا فإن ما سيكون من نتاج أعمال هذه اللجنة يرسم مرحلة جديدة للشعب الفلسطيني، بشقيها الإيجابي أو لا سمح هؤلاء بالسلبي..

اللحظة الفارقة هي ما يحدث من تحول جوهري في الموقف الدولي من فلسطين، فبه من ضاق ذرعا وإشمئزازا بسياسة دولة الكيان، التي لا تقبل أي قاعدة موضوعية لتسوية تاريخية لانهاء الصراع، وتصر على أن مشروعها التهويدي يجب أن يكون القاعدة لأي حل ممكن أو لا ممكن، المهم فرض ما تريد، اعتقادا أن كل ما حولها لا يجبرها على القبول بحل صنتعه التسوية المتفق عليها في اعلان المبادئ 1993، أو قرار الأمم المتحد الخاص بدولة فلسطين عام 2012..

وفريق دولي آخر، وجديده الرئيس المنتخب، يرى بضرورة تسوية لا تطابق التوراتية تماما، ولكنها أيضا لا تتفق مع ما هو متفق عليه، في اتفاق أوسلو ، او قرارات الشرعية الدولية الخاصة بإنهاء الصراع، بما يضمن اقامة دولة فلسطين على الأراضي المحتلة عام 67..

هذا الفريق لن يقبل أيضا استمرار الحال على ما هو عليه، لذا بدأ مبكرا في إعداد الصفقة التي يعتقد انها ستكون أكثر قبولا، "صفقة ما بين الصفقات"، واستنتاجا يمكن اعتبار "وديعة كيري" الأخيرة وما ينتجه مؤتمر باريس متفقا معها، ستكون هي القاعدة الأساسية لتلك الصفقة التي قد تصبح قاعدة انطلاق التسوية التي يتباها الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، مع فريقه الجديد، ومنهم عدد من اليهود الذين لا يفارقون أي ادارة، وخاصة من يعمل في ملف الشرق الأوسط، وتلك ليست مسألة دينية بل هي جزء من السياسة الأمريكية..

الأساس الذي سيكون هو "وديعة كيري" بحدودها، تقوم على أسس حددها في تلك الوديعة، بما يضمن أمن اسرائيل وحقها في الدفاع من اي خطر، وهي بهذا تفتح منظومة جديدة لفرض شروط الكيان تحت ستار حدود تستطيع الدفاع منها

وعنها، كما أن مسألة "يهودية دولة إسرائيل" جزءا رئيسيا من الصفقة المقبلة، بفضل إدارة أوباما وكيري، التي نجحت في خطف موقف سياسي من الرئاسة الفلسطينية، والتي سارعت بالإعراب عن "فرحها بوديعة كيري"، ولم تقف أمام خطر ما بها، ولم تصدر بيانا يرفض تلك الأفكار، لا عبر بيان خاص ولا ضمن بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بل قدمت الشكر لإدارة أوباما..

"صفقة ما بين الصفقات"، ستضع قاعدة لمفهوم "تبادل الأراضي"، بما يمنح دولة الكيان غالبية الكتل الاستيطانية في الضفة والقدس الشرقية، بما يخدم مفهوم "يهودية اسرائيل" وأمنها، خاصة وأن تلك المستوطنات الكبرى تم اقامتها وفق المفهوم التوراتي في الضفة وضمن خدعة الأمن، وعليه يمكن ان تصبح عملية التبادل ما بين 8 – 10% من أراضي الضفة والقدس، مقابل طريق رابط بين الضفة والقطاع، سيكون مسألة السيادة عليه محل معركة خاصة..

وضمن تلك الصفقة سيتم تمرير نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس، لتبدوا وكأنها جاءت بعد حل سياسي، وليس خطوة من طرف واحد، وهي "الرشوة المهمة التي يعدها ترامب لليهود ودولة الكيان"، ما بعد نتنياهو وتشكيل "تحالف سياسي جديد" يتعامل مع تلك "الصفقة الجديدة".

وعندها يصبح الحديث عن دولة فلسطينية تبتعد كثيرا عن ما أقرته الشرعية الفلسطينية وأيضا الشرعية الدولية..

لذا فإن "لقاء بيروت" يمثل نقطة فاصلة استعدادا للمستقبل القادم، ما يفرض صياغة وطنية كي لا يستمر المشهد السياسي القائم، وضرورة العمل من أجل اعادة تجديد الشرعية الوطنية على قاعدة بناء منظمة التحرير وفقا للتطورات الجديدة، بحيث تشمل كل قوى الشعب، كمقدمة لاعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67، واستباق ما يمكن فرضه ضمن واقع دولي جديد..

إعلان دولة فلسطين وانهاء المرحلة الانتقالية بعد إعادة تجديد منظمة التحرير وتفعليها، هو الخطوة الرئيسية للوطنية الفلسطينية ردا على "صفقة ما بين الصفقات"، وكل تأخير في ذلك يؤدي الى تقديم خدمة سياسية لذلك المخطط..

هل يمكن لقوى "لقاء بيروت" أن تخيب الظن، وتنجح في اتفاق يعيد للشرعية الفلسطينية حيويتها وقدرتها..هذا هو المأمول ولا غيره..!

ملاحظة: أن ينفي سفير إمارة قطر نية بلاده بناء سفارة في قطاع غزة، فتلك خطوة جيدة، لكن نسب ذلك الى أخبار مضللة فهذا ليس صحيحا بل من أعلن ذلك مدير عام اللجنة القطرية ..بس السؤال يا عمادي مقر لجنة بده 5 دونمات..شو ناوي تبني "مستوطنة"!

تنويه خاص: حسنا تذكرت الرئاسة ما يجب عليها أن تفعل لمواجهة خطوة ترامب..وحسنا ارتفع الصوت قليلا في إمكانية استخدام ما لنا من حقوق تم تجميدها سنوات..بس التهديد هل له زمن أم كما هي كل التهديدات السابقة..مرة اصدقوا القول..بتقدروا!

وظائف الرجوب في "خرق القانون" والصمت المشبوه!

كتب حسن عصفور/ منذ سنوات عدة، ومع غياب المجلس التشريعي وأشكال الرقابة الرسمية، يتقلد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب، مسؤول الأمن الوقائي في الضفة الغربية سابقا، مناصب عدة خارج مهامه الفتحاوية، أبرزها، رئيس المجلس الأعلى للرياضة والشباب في فلسطين - منصب حكومي يوازي وزير الشباب والرياضة، ورئيس اللجنة الأولمبية في فلسطين، هيئة غير حكومية، ورئيس الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم، هيئة غير حكومية، وغيرها مناصب غير حكومية ذات صلة..

لا صلة لنا بأي مهام له في حركة فتح، التي قد تكون متعلقة بكل ذلك ايضا، لكنها تبقى مهام تنظيمة لا صلة للشعب الفلسطيني بها، لكن الملفت للإنتباه هو كمية المناصب الرياضة التي يحتلها العميد الرجوب، رغم انه لم يمارس يوما عملا رياضا، وفجأة في عهد الرئيس محمود عباس قفز الى أعلى المناصب الخاصة بالرياضة والشباب..

ما يهمنا ليس كيفية حصوله على تلك المناصب، ولكن ما يجب التوقف أمامه هو الجمع بين هذه المناصب وغيرها، سواء له القدرة أو لا يمتلكها أصلا، فالملاحظ، انه جرى القيام بأخطر عملية "فساد سياسي قانوني" طال لسنوات عدة، لم يثير الانتباه حقا، وهو أن يكون وزير الرياضة المنصب الحكومي ذات المسؤولية الرسمية، والمحددة وفقا لقانون، هو ذاته الشخص الذي يترأس اللجنة الأولمبية والاتحاد الفلسطيني لكرة القدم وغيرها من مؤسسات تابعة، وهي جهات غير حكومية، ولها قانونها الخاص..

من حق الرجوب أن يكون رئيسا للأولمبية واتحاد كرة القدم، في ظل انتخابات حرة، كما من حق الرئيس عباس أن يختاره وزيرا للرياضة والشباب أو رئيسا لأي منصب حكومي، لكن ما ليس حقا له أو لأي كان هو الجمع فيما لا يجمع، بين منصب حكوكي ومنصب غير حكومي، فذلك تناقض واضح وصريح وخارق للقانون الأساسي..

وبالتأكيد، غياب المجلس التشريعي ومؤسسات الرقابة والمساءلة هو ما أدى الى مثل هذا "الفساد السياسي"، ولكن السؤال الأهم كيف لمؤسسات القضاء الفلسطيني، والنائب العام ومستشار الرئيس القانوني وكذا مستشار الحكومة القانوني الصمت على هذا الخرق - الفساد العلني، والذي لا مثيل له في أي كيان أو دولة..

المؤسسات الحكومية لها قانونها ومهامها المحددة ضن أطر واضحة، والمؤسسات غير الحكومية ايضا، ولا نعلم ما هي "الفتوى القانونية" التي سمحت لجبريل الرجوب أن يجمع بين ما لا يجمع..

وبالتأكيد، صمت المؤسسات الدولية، لم يأت من فراغ وبالقطع هناك "وراء الأكمة ما وراءها"..

لكن المثير حقا، هو ما يسمى "كتل المجلس التشريعي" التي تلتقي بالمناسبات لتناقش مثلا "موازنة السلطة"، وبينها موازنة الرياضة والشباب، الا تتساءل عن كيفية الصرف من مكتب الوزير أموالا الى مكتب رئيس اللجنة الأولمبية او رئيس اتحاد كرة القدم، وبأي توقيع يكون لكل منصب منها..

دون تفاصيل لا تنتهي الجمع هو "حرام سياسي" بين، والصمت عليه هو ذات الرجم، وليت "أهل القانون" في الرئاسة والحكومة و"التشريعي"، وكذا المحكمة العليا، والنائب العام وهيئة مكافحة الفساد تصدر فتواها في هذه المسألة، وقد يتبين لنا أن "الحق له وليس عليه"..

ولا تقف القضية هنا، فاللافت أن حماس هي ايضا مستفيدة من هذا "الفساد السياسي" من خلال تعيين نجل اسماعيل هنية في مناصب رياضية وشبابية، ما أدى الى صمتها عما لا يصمت عليه..

نأمل من الوزير الأول رامي الحمد الله وكذا الإطر التي تم الاشارة اليها أن تصدر فتواها أو تلغي ما يجب الغاءه من "جمع حرام" لمناصب لا تجمع ابدا!

ملاحظة: مثيرا أن تقرأ للبعض الفلسطيني محاولة "تبرير" تصريح "عتريس البرتغالي" حول تهويد القدس، بأن يجد له "مخرجا" بعدم تحديده "المسجد الحرام" مكانا للهيكل..وكأن القدس التي نعرف ليس القدس مثار الكلام..من لا يريد الادانه خياره، بس غير هيك مش حلو ابدا!

تنويه خاص: لا زلنا نرى الحديث عن الاعتقالات وفقا للهوى الذاتي وليس وفقا للقانون..من لا يدين اعتقالات حماس لا يحق له انتقاد اعتقالات عباس والعكس صحيح..بلاش "حول سياسي"!

ياسر عرفات ونقل السفارة الأمريكية الى القدس!

كتب حسن عصفور/ تسارعت في الآونة الأخيرة حركة الحديث عن مسألة نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس، وفقا لـ"وعد ترامب" الرئيس الأمريكي المنتخب خلال حملته الإنتخابية، وهو ذات الكلام الذي كثيرا ما قاله مرشحون فازوا بالمنصب الرئاسي، لكنهم تراجعوا عن الوعد أمام واقع هو أقوى من كلام الانتخابات، خرج عليه نهار الفوز فـ"ذهب مع الريح"، مع تعويضات بديلة دعما سياسيا وماليا وأمنيا، على طريقة "اطعم التم تستحي العين"!

لكن، ومن هنا نبدأ قولا مختلفا، من قال هو شخص لا يمكن اطلاقا التعامل معه وفقا لمنطق من سبق، فلا يوجد بها ما يشبه غيره، الى جانب أن الظروف العامة اقليميا وفلسطينيا ليست هي تلك الظروف التي كان لها أثر وتأثير على "سيد البيت الأبيض" قبل أن يقرر مسألة نقل السفارة..

ومن باب الاستباق، وخوفا من أن يقع الفأس في الراس، دعا الرئيس محمود عباس عدم تنفيذ هذه الخطوة، والتي اعتبرها "خط أحمر" قائلا إذا ما "طبقت فإن العملية السلمية في الشرق الأوسط، وحتى السلام في العالم، سيكونان في مأزق لن يخرجا منه"، و"..لدينا أساليبنا السياسية والديبلوماسية الكثيرة التي سنستعملها إذا اضطررنا، لذلك نرجو من الإدارة الأميركية ألا تسير في هذا الطريق".
واعتبر أن الحديث عن نقل السفارة "تصريح عدواني يلغي العمل السياسي للشأن الفلسطيني الذي يعتبر القدس الشرقية عاصمة دولته المستقلة، وهو ما لن نقبل به إطلاقاً".

تصريحات بها ما يمكن تقديره من حيث اللغة والرسالة السياسية، بعيدا عن تدميره لعملية السلام، فمن يسمع هذا الكلام لن يقيم له وزنا، وسيراه نوعا من "الهذيان السياسي" بالحديث عن ما تم تدميره منذ زمن بعيد، وما بقي ليس سوى وهم وركام..

ولأن المسألة لم تعد كلاما في كلام، او وعدا في ليل انتخابي ينتهي بسطوع سيباشر مهامه رسميا في 20 من يناير، أي بعد أيام لا أكثر، لا يمكن أن ينحصر "الرد الاستراتيجي الفلسطيني" على تلك العبارات، التي تفتقد أي قوة تحمل من يستمعها أخذها بالجدية المطلوبة، خاصة وهي ترتبط في جوهرها بتهديد يتعلق بالعملية السياسية والسلام، وكلاهما لم يعد لهما أي قيمة تهديدية على الاطلاق، والاشارة لهما ليس سوى تشجيع وليس منع..

لو كان الخالد ياسر عرفات حاضرا اليوم "بعيدا عن كون لو تلك تفتح باب الشيطان لبعضهم"، لكان قوله مرهونا بخطوات عملية جادة، رساله ترسل عبر عمل متكامل، وليس كلاما قد لا يصل كثيره الى من يراد أن يستمع..

تبدأ خطوات الخالد ابو عمار، ووفقا لتجربه زعامته الطويلة، بأن تتحول "الخلية القيادية الفلسطينية الى غرفة أركان حرب سياسية"، ترسم مجمل الخطوات التي

يجب أن تكون ليس لما بعد تنفيذ الوعد، بل واستباقا له كي تصبح المسألة في سياقها الذي تستحقه المدينة المقدسة وطنيا ودينيا الى جانب بعدها الثقافي والروحي وعاصمة دولة فلسطين الأبدية..

ومع "غرفة الطورائ الوطنية" تبدأ حركة الاتصالات لعقد المؤتمر الاسلامي في جلسة طارئة ومعه اجتماع وزراء الخارجية العرب كمقدمة لوحدة الموقف فيما يتجه الى بابا الفاتيكان بمبعوث خاص، ومعه يدعو وزراء خارجية دول عدم الانحياز الى جلسة خاصة، وخلالها تتحرك وفود تحمل رسالة فلسطين الى بقاع الأرض، بان نقل السفارة هو اعلان حرب شاملة لن تمر مرورا عابرا..

وبالقطع لن يترك رسائله واجتماعاته عارية بلا حركة شعبية يسمع دبيب فعلها القاصي والداني، مظاهرات تخرج حيثما أمكن للفلسطيني أن يخرج داخل الوطن وخارجه، ضفة وقطاع وقدس تحتشد حولها كل من يستطيع خاصة أخوة الدم والمصير في المثلث والنقب والجليل، فلسطيني الـ48 فحراكهم للقدس قيمة ورسالة..وفي مناطق اللجوء والتواجد في القارات الخمس..

مظاهرات ومسيرات غاضبة ستكون حركة جذب لكل غيور حقا على مدينة القدس، وبالقطع حجم وقوة المسيرات لأجل القدس ستحدث المفاجأة الكبرى ليس لسيد البيت الأبيض، بل لذوي الأمر منا عربا وفلسطينيين..

التهديد الكلامي لن يقيم وزنا، لا بد من فعل وحركة وليس الاكتفاء بخطاب لن يشكل سوى تراكما لغويا في سياق سبقه كثير..

لو حقا أن القدس خط أحمر وفقا لقول الرئيس ليتحرك كما وجب التحرك، فليس بالتهديد الكلامي نمنع الكارثة..

ليستذكر الرئيس عباس الخالد ابو عمار وكيف كان المشهد لو لم تمتد له يد الغدر والخيانة..

"الخط الأحمر يحتاج فعل أحمر"!

ملاحظة: الرئيس محمود عباس قال في خطبه ليلة الميلاد "الشرقي"، أن امريكا لأول مرة تمتنع عن استخدام "الفيتو" في مجلس الأمن بخصوص

الاستيطان..جانبك الصواب يا سيادة الرئيس ..يا ريت مكتبك يدقق في المعلومة قبل ما يكتب ..مش حلوة الك!

تنويه خاص: يوم أمس الجمعة كان لموقع "أمد" تصريح حصري بخصوص فشل لقاء مشعل والأحمد، بعض المواقع نقلته ضمن الأصول المهنية فاشارت للمصدر، وبعضها سارع بالسرقة والتوزيع بلا أدنى خجل كأنه صاحب الحق..الفضيحة أن صحيفة دولية نقلت الخبر عن السارق بحكم "الصحبجية"..عيب مش هيك!